المعنى اللغويّ وأثره في العمل النحويّ

أ. م. د. هادي أحمد فرحان الشجيري

قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة العراقية

المعنى اللغويّ وأثره في العمل النحويّ

أ. م. د. هادي أحمد فرحان الشجيري

ملخص البحث:

إن الكلام العربي كلام مؤتلف ترتبط أجزاؤه برباط المعنى، وعلى أساس المعنى قامت نظرية العمل النحوي، والأفعال هي الأصل في العمل في هذه النظرية، والمعنى اللغوي للأفعال هو الأساس الذي يُمَيّز بينها في الدلالة والعمل، وعلى أساسه كانت الأفعال تامّة وناقصة، ومتعدية ولازمة، وعلى أساسه أيضاً تعددت مفاعيلها.

وهذا البحث يبرز العلاقة الوطيدة بين معنى الفعل وعمله في التركيب، وقد تبين فيه بوضوح أثر معنى الفعل في عمله النحوي، وقد جاءت مادته موزعة على ثلاثة مباحث، بينت في الأول أثر المعنى اللغوي في نقص الأفعال وتمامها، وفي الثاني أثر المعنى اللغوي في تعدي الأفعال ولزومها، وفي الثالث أثر المعنى اللغوي في تعدد المفاعيل، ومهدت لكل ذلك ببيان الأسباب التي أوجبت تنوع المعنى للفعل الواحد.

Summary linguistic meaning and its impact on grammar work

Abstract

The Arab-speaking words Matlv linked to its parts, the bond of sense, based on the meaning of the grammar of action theory, and actions are the basis for action in this theory, language and meaning of the acts is the basis on which distinguishes them in significance and work, and on the basis of which was full and incomplete acts, and translational and necessary, and on the basis of its effects is also multiplied.

This research highlights the close relationship between the meaning of the verb and his work in the installation, has been shown in which clearly the impact of the meaning of the verb in its grammar, came article spread over three sections, shown in the first impact of the linguistic meaning in the lack of actions and completeness, and in the second the effect of linguistic meaning in infringement actions and relevance, and in the third the effect of meaning in the linguistic multiplicity Mufail, and paved the way for each statement that the reasons that necessitated the diversity of meaning of the act of one.

المقدمة:

إنّ اللّغة هي الوسيلةُ الأرقى للتعبير عن الأفكار والمشاعر؛ لشمولها وسهولة استعمالها، وهي وسيلة التواصل بين أبناء المجتمع، تصلُ بينهم في حاضرهم، وبينهم وبين من تقدّمهم من أبناء جنسهم، مادّتها في هذا التعبير، وذاك التواصل مجموعة كبيرة من المفردات اللغوية المسموعة والمقروءة، تلك المفردات التي تحمّلت في مسيرة استعمالها كثيراً من المعاني الجديدة، بطرق شتى بالتخصيص تارة، وبالتعميم أخرى، وبالتضمين ثالثة، وبالمجاز رابعة، وبالاصطلاح خامسة، أو بغير ما مرّ من طرق التغيّر الدلالي، وإن نظرة فاحصة لأيّ مادّة معجمية تبيّن لنا مبلغ ما تحمّلته تلك المفردات من معانٍ في مسيرتها التاريخية بين أبناء المجتمع.

إنّ تكاثُرَ معاني المفردة ميدانُه كتب المعاجم فحسب؛ إذ وظيفة المعجم أن يجمع شتات معاني المفردة الواحدة من بيئات متنوعة، وعصور متفاوتة، ثم يربطها برباط الأصل اللغوي، مشيراً في أحيان قليلة، ومتغافلاً في أكثر الأحيان عن العلاقة التي تربط تلك المعاني، والتي سوّغت تَولّد بعضها من بعض.

أمّا الاستعمال فليس ميدانه تكثير المعاني للمفردة الواحدة؛ لأنّ ذلك يعدّ وسيلة لبس وتضليل تنافي وظيفة اللغة؛ لذا كان سياق المقال، والمقام كفيلاً باستخلاص المعاني المقصودة من المفردات ذات التنوع الدلالي، ولكنّه مع فاعليّته في غالب الأحيان في حسم دلالة المفردة تسلّلت في بعض التراكيب احتماليةُ المفردةِ لأكثر من معنى؛ فكان الاشتراكُ في لفظ المفردة سبباً رئيساً من أسباب اختلاف العلماء في استنباط معنى التركيب[1].

وتعدّدُ معنى المفردة يشمل جميع أقسام الكلم، أسماءها، وأفعالها، وحروفها، وغايتنا في هذا البحث أن نختصّ الفعلَ من بين الأقسام لنبيّن من خلاله أثر تعدد معناه في عمله النحوي؛ فالفعل في كلّ لغة هو مصدر التعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة، وهو اللفظ الذي يصوّر النشاط والحركة، وكلّ ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان[2]، وبطاقة كلّ فعل تتمثل في صيغته ودلالته، وهي التي تحدد وظيفته في التركيب[3].

إنّ كلَّ تركيبٍ مفيدٍ مؤتلفٍ ترتبطُ أجزاؤه برباط المعنى، وعلى أساس المعنى قامت نظرية العامل في النحو العربيّ، والأفعال هي الأصلُ في العمل في هذه النظرية، والمعنى اللغويّ للأفعال هو الأساس الذي يُمَيّز بينها في العمل[٤]، وعلى أساسه كانت الأفعال تامّة وناقصة، ولازمة ومتعدية، وعلى أساسه أيضاً تعددت مفاعيل تلك الأفعال، فكان منها المتعدي إلى مفعول واحد، والمتعدي إلى مفعولين اثنين، والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

مشكلة الدراسة:

إنّ تنوّعَ مباني الأفعال مصاحبٌ بتنوّع معانيها، ومقتضٍ لتنوّع عملها، وهذا مشهور مألوف، ومن غير المشهور تنوّع المعنى والعمل مع اشتراك صيغة الفعل، فنجد الفعل ببنيته وحروفه ذاتها يستعمل تامّاً في موضع، وناقصاً في موضع آخر، ونجده في بعض المواضع لازماً، وفي مواضع أخرى متعدياً، والمتعدي تارة يتعدى إلى مفعول واحد، وأخرى يتعدى إلى أكثر من مفعول، فاشتراك الصيغة لم يمنع تنوع العمل في سياقات مختلفة، وهذه الدراسة تكشف الأبواب التي تتنوع فيها معاني الفعل، وتبين أسباب تنوع معنى تلك الأفعال.

الدراسات السابقة:

لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر دراسةً مستقلةً جامعةً لهذه الفكرة، وإنْ كانت مادة البحث مبثوثة مفرقة في كتب النحو المختلفة، وكتب المعاجم، ولكن ليس هناك رابط يربطها أو جامع ينظم خرزها في سلك واحد مستقل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. بيان تنوع المعاني اللغوية الكامنة في الأفعال ذات البنية الواحدة، وحصر أسباب هذا التنوع، وأثر السياق في كشف تلك المعاني.

٢. بيان التفاعل البناء بين الوظيفة الدلالية للأفعال مع وظائفها النحوية، وأن الدلالة التامة للتركيب لا تتحصل إلا من خلال الجمع بين المعاني اللغوية والنحوية.

٣. التدليل على أن القواعد النحوية ليس قواعد جامدة، بل هي تابعة للمعنى نابعة من الدلالة اللغوية لمفردات التركيب.

٤. بيان الأبواب النحوية التي كان لمعنى العامل فيها أثر كبير في تغير عمله النحوي، وقد كان باب النقص والتمام، وباب التعدي واللزوم، وتعدد المفاعيل من الأبواب التي ظهر فيها التلازم بين تغيير المعنى والعمل بشكل واضح.

منهج البحث وخطته:

قام البحث على منهج الاستقراء والتتبع لعمل الأفعال ومعانيها في كتب النحو والمعاجم اللغوية، ثم حصر أبوابها النحوية، ودلالتها المتنوعة في تلك الأبواب، وبيان التفاوت في عملها النحوي تبعاً لتغيّر دلالاتها، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تقسّم مادته على ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة وتمهيد، بينت في المقدمة مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه وخطته، وبينت في التمهيد أسباب تنوع معنى الفعل، ثم خاتمة بأهم النتائج.

أما المبحث الأول فجاء بعنوان: أثر المعنى اللغويّ في النّقص والتّمام. وفيه اتضح أثر المعنى اللغوي في تمام الأفعال ونقصانها، وتغيّر علمها تبعاً لذلك.

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان: أثر المعنى اللغويّ في التعدّي واللزوم. وفيه اتضح أثر معاني الأفعال بتعديها حدود أفعالها إلى مفاعليها أو اكتفائها بمرفوعاتها.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان: أثر المعنى اللغويّ في تعدّد المفاعيل. وفيه أفعال تعددت مفاعيلها في سياقات مختلفة تبعاً لتنوع معانيها في تلك السياقات.

تمهيد:

كيف يتعدد معنى الفعل؟

إنّ الأصل في كلّ مفردة لغوية اسمية كانت، أو فعلية، أو حرفية أنْ تدلّ على معنى محدد؛ لأنّ دقّتها في الدلالة يناسب وظيفة اللغة الأساسية في التفاهم والتواصل، ولكنّ واقع الاستعمال اللغوي يشهد أنّ المفردات اللغوية بجميع أقسامها قد اتسعت فيها الدلالة، فأصبحت اللفظة الواحدة في الاستعمال اليومي علامة للدلالة على معان متنوعة، وقد عقدت هذا البحث لبيان أثر تنوع المعنى اللغوي للأفعال في عملها النحوي، فكان لزاماً عليّ أنْ أتلمّس أسباب تنوع المعنى في الأفعال، وإيرادها في هذا الموضع، وإنْ كان سابقاً للبحث، فهو في الحقيقة لا يُتحصّل إلا بعد التأمل في معاني الأفعال جميعاً، فهو إذاً نتيجة من نتائج البحث استوت بعد أن انتهى البحث بكلّ تفاصيله، ولكن لا بد من تقديمه؛ لأنه كالأساس الذي سيبنى عليه البحث.

وبعد تأمّلي فيما ورد في هذا البحث من أفعال تنوّعت معانيها رأيت أنّ أسباب التنوع يمكن حصرها بالآتي:

١. الاشتراك اللفظي:

إنّ اشتراك معنيين أو أكثر في بنية واحدة قد تتعدد أسبابه، فقد يكون الاشتراك اتفاقاً لفظيّاً خالصاً مبعثه الاشتقاق، قاد إلى اتحاد البنية مع تنوع المعنى، والأصول الاشتقاقية للمعاني المختلفة تدل على أنّ اجتماعها في حروف الفعل ذاته ناتج عن اشتراك لفظي فحسب، كما في الفعل (رأى) فإنّ من معانيه إصابة الرئة، وشتّان بين الرئة والرؤية؟

وقد يكون أصل الوضع سبباً في الاشتراك، كأن توضع البنية من أول أمرها دالة على معنيين أو أكثر، هو خلاف الأصل كما يقول اللغويون، وإنما هو ملجأ من لا ملجأ له، نقول به إذا تعذر الجمع بين المعاني المتباينة للفعل الواحد، وقد نص عليه ابن فارس في كثير من المعاني.

وفيه مجال كبير للاجتهاد، فما يعسر جمعه من المعاني على متأمّل قد يسهل على متأمّل آخر.

٢. التضمين:

إنّ التضمين تحميل معنى جديد لبنية فعل آخر له دلالته الخاصة، عن طريق صلة حرفية دالة على المعنى الجديد في الغالب، وهو باب سلكه نحاة البصرة خصوصاً عندما تنوّع صلات الأفعال الحرفية في الشواهد الفصيحة؛ ليسدّوا به باب النيابة بين حروف الجر الذي فتحه نحاة الكوفة، وما يجره إلى اللغة من القول بتعدد دلالة الحرف الواحد، ثم توسعوا فيه ففسروا به تنوع عمل بعض الأفعال اللازمة والمتعدية(٥).

٣. لوازم المعنى:

وهذا باب من أبواب المجاز اللغوي العقلي يختلف عمّا يليه بطبيعة العلاقة المقيدة بالتشبيه في باب الاستعارة، فكل مفردة لغوية لها معنى أصلي مشهور معروف بين أبناء اللغة، ومع كلّ مفردة طائفة من المعاني الثانوية الملازمة للمعنى الأصلي، ومعاني الأفعال كونها أحداثاً مادية أو معنوية تكثر معها المعاني الثانوية الملازمة، وقرب المعنى الثانوي الملازم من المعنى الأصلي قد يبيح استعمال الفعل في تلك المعاني الثانوية. فالفعل (درى) على سبيل التمثيل يستعمل بمعنى ختل، وبمعنى علم، وأصل الفعل هو الدلالة على قصد الشيء وتتبعه، ومن لوازم القصد والتتبع: الختل، كما أنّ من نتائجه: الظفر بالشيء والعلم به، وهذا باب واسع لتفسير تنوع معاني الأفعال سيتبين وسعه من خلال هذا البحث.

٤. الاستعارة:

فقد تتكاثر معاني الفعل الواحد بطريق مجاز الاستعارة، فنراه تارة يُستعمل في بابه بمعناه الأصلي بعمله المشهور، ثم نراه في سياق أخر يُستعمل في مجازه بعمل آخر يتناسب مع سياقه؛ فالفعل (غمز) على سبيل التمثيل، حقيقته نخس الشيء بالشيء، فحقه أن يكون

متعدياً لواحد، ولكنّه استعير في بعض المواضع للإشارة بالحاجب والجفن فجاء لازماً مناسباً لما أسند إليه.

٥. توسّع المعنى:

إنّ لكلّ فعل مساحة من المعنى تضيق وتتسع، فهو كالنقطة الوسط في القطعة المستقيمة، لها طرفان، وكلا الطرفين معنى جديد، فقد يَقْوَى معنى الفعل في بعض السياقات حتى يُخيّل للسامع أنه بمعنى فعل آخر فيُفَسّره به، وقد يَضْعُف معنى الفعل في بعض السياقات حتى يُخيّل للسامع أنه بمعنى فعل آخر فيُفسّره به، ومن ذلك الظن على سبيل التمثيل، فقد فُسّر في بعض السياقات بمعنى اليقين، وفُسّر في أخرى بمعنى الظنّ؛ فإنّ زيادة الظنّ قد تقرب من درجة اليقين في بعض المواضع، فيقال حينئذ: إنه بمعنى اليقين، وإنّ ضعف الظنّ قد يقرب في بعض المواضع من درجة الشك، فيقال حينئذ: إنه بمعنى الشك، ولكنّ دلالة الظن في الواقع ليست بيقين ولا شك، وسيتضح ذلك جلياً في ثنايا البحث.

والفرق بين هذا السبب وما قبله من المجاز، أنّك ههنا لم تغادر المعنى الأصلي للفظ إلى غيره، وفي سابقه غادرت المعنى الأصلي للفظ فعبرت به عن لازمه.

٦. تقارب المعاني:

قد تتقارب المعاني فيما بينها تقارباً يسمح للمتكلم أن يعبّر عنها بلفظ واحد، كتقارب معنى الخلق والجعل والتصيير، وتقارب معنى الزعامة والكفالة، وتقارب معنى العدّ والحسب، وغيرها، وقد تبين هذا الأمر جلياً في المبحث الأخير من هذا البحث، فكثيرٌ من معاني الفعل المعبر عنها بألفاظ مختلفة يمكن إرجاعها إلى أصل معنوي مشترك يجمع بينها.

٧. اختلاف المتعلق:

قد يكون للفعل معنى أصليّ خاص يعبّر عنه بألفاظ متقاربة أو متباينة إذا ما دخل في سياقه الخاص؛ لاختلاف متعلقه، وهذا سبب رئيس من أسباب تنوّع معاني الفعل، بدا

واضحاً في ثنايا هذا البحث، لا سيما في المبحث الثاني منه، ومثاله: الفعل (أزَّ)؛ فإنّه في أصل معناه يدل على تحريك وإزعاج، فإذا أسند إلى ذات غير عاقلة كالقدر مثلاً فُسّر بمعنى التصويت؛ لأنه المناسب للقدر، وإذا أسند إلى الشيطان كان بمعنى تحريك شهوات الإنسان بالإغراء، وهو المناسب لحاله.

وسيتّضحُ هذا الأمر جليّاً أيضاً في باب عَلِم وأخواته، فإنّ تعَلُّقَ العلْمِ بالمعلوم إنْ كان على سبيل الإجمال تعدّى إلى واحد، وإنْ كان على سبيل التفصيل تعدّى إلى ما يُبيّنُ ذلك التفصيلَ فاحتاج إلى مفعول ثانٍ.

٨. الإبدال:

أشار إلى هذا السبب ابن فارس في مقاييسه، وهو يعالج معاني الفعل (قَطَبَ)، فذكر أنّ أصل معنى الفعل أن يدل على الجمع، وعندما وصل إلى ذكر معنى (القَطْع) الذي يدل عليه (قَطَب) في بعض سياقاته، قال: (فأمَّا قولُهم: قَطَبت الشَّيءَ، إذا قطعتَه، فليس من هذا، إنَّما هو من باب الإبدال، والأصل: الضّادُ قَضَبْتُ)[٦]، ولم يذكر لذلك دليلاً.

وإني لأرى القول بالإبدال عموماً سبباً ضعيفاً من أسباب تعدد معنى الفعل، وإن خلا من الدليل المقنع كان أشدّ ضعفاً، وإنما أوردته في هذا الموضع لإشارة ابن فارس إليه.

المبحث الأول: أثر المعنى اللغويّ في النّقص والتّمام.

النّقص والتّمام:

اختلف النحاة في تفسير النّقص في باب كان وأخواتها، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: افتقارها إلى الدلالة على الحدث الحقيقي.

فالفرق بين الفعل التامّ، والفعل الناقص أنّ الفعل التامّ يدلّ على معنى وزمن، نحو قولك: (ضَرَبَ)، فإنّه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضَرْب، و(كان) إنّما تدلّ على

ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط؛ فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة [٧].

وتبعاً لهذا التفسير سمّاها بعضُ النحاة أفعالَ عبارة؛ أي: هي أفعالٌ لفظيةٌ لا حقيقيةٌ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي؛ فكأنه سُمّيَ باسم مدلوله، فلمّا كانت أفعال هذا الباب لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف؛ فلذلك قيل عنها: أفعال عبارة[٨].

المذهب الثاني: افتقارها إلى شيئين.

وإلى هذا المذهب أشار ابن مالك في الألفية بقوله: ودُو تمامٍ ما برِفْعٍ يَكتَفِي...

قال الصبّان: (قوله: ودُو تمامٍ إلخ): فيه إشارة إلى أنّ التّمامَ الاكتفاءُ بالمرفوع، والنقصانَ الافتقارُ إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال ناقصة؛ لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين)[٩].

والذي يترجح عندي في سبب التسمية هو المذهب الأول؛ لأنّ واقع الاستعمال يشهدُ له، فشهرة هذه الأفعال في الدلالة على أوقاتٍ مخصوصةٍ لا يُنكر، ثم إنّك لا تكادُ تضعُ اليدَ على حَدَثٍ فعليّ متميّزٍ لهذه الأفعال، فإذا تبيّن لها حدثٌ خاصٌّ غادرت نَقْصها إلى تَمامها.

ثم إنّ تفسير التّمام بالاكتفاء بالمرفوع عند أصحاب المذهب الثاني، كما هو واضح في نصّ الصّبان المتقدم، ينقضُه أنّ من معاني هذه الأفعال التامة ما لا يكتفي بمرفوع بل يحتاج إلى منصوب، كما سيتضح في الصفحات الآتية.

وقد اتفق النّحاة على تفسير التمام في هذه الأفعال؛ إذ إنّ هذه الأفعال متى تغيّر معناها عن مشهور استعمالها في الدلالة على الزمن، سمّيت أفعالاً تامة، واستحقّت عملاً نحوياً غير الذي كان لها وهي ناقصة.

قال الجرجاني في المقتصد: (فهذه الأفعال التي تقدّم ذكرها، أي كان وأخواتها، ما عدا ليس تكون على ضربين:

أحدهما: أن لا تسكت فيها على المرفوع، وتأتي بالخبر المنصوب، كقولك: كان زيدٌ أخاك، وذلك إذا جعلتها دالة على الزمان فقط، وتُسمّى ناقصة.

والضرب الثاني: أن تجري مجرى سائر الأفعال، فيقال: كان زيدٌ، ويسكت، وذلك إذا أريد به معنى: وقع وحدث، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠، وتُسَمّى تامة)[١٠].

وهي حينئذ تعمل عَمَلَ ما رادفته في المعنى من الأفعال، إنْ كان لازماً فلازمة، وإنْ كان متعدياً فمتعدية[١١].

وجميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامّة، إلا ليس باتفاق فإنّها تلزم النّقص، وزال، وفتئ على خلاف بين النحاة، وحكم ما يُنْسَبُ إلى التمام في العمل النحويّ حكم ما هو بمعناه[١٢].

وتسميتنا لها بالتامّة إنما هو تعبير عن عملها النحويّ الجديد، قال أبو حيان معلقاً على تسميتها تامّة عند ابن مالك في التسهيل: (وقوله: سميت تامة، وعملت عملَ ما رادفت، يعني: أنّها لا تكونُ نواقصَ في شيءٍ من هذه المعاني، فتحتاج إلى خبر)[١٣]. فتأمّل قوله: (في شيء من هذه المعاني)! يتبيّن لك أثر المعنى في العمل النحويّ!

وفيما يأتي تفصيل لمعاني هذه الأفعال ناقصة وتامة، مع بيان ما تستحقه من عمل نحويّ تبعاً لما تدل عليه من معنى:

أولاً: كان.

١) كان الناقصة:

ليس في كان الناقصة دلالة فعلية متنوعة، إذ شرط نقصانها خلوّها من حَدَثٍ معيّن، ولكنْ فيها مع ذلك دلالة زمنية متنوّعة، تظهرُ في الاستعمال، فهي في غالب استعمالها تدلّ على المضيّ، نحو قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ البقرة ٢١٣، وقد تدلّ على الحال،

ويحتمله، كما يحتمِلُ غيره[١٤]، قولُه تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ آل عمران١١٠، وقد تدلّ على الاستقبال[١٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾الإنسان٧، وقد تدلّ على الدوام، فترادفُ (لم يَزَل)، وهو كثير في استعمالها[١٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ النساء٩٦.

وقد ذكر النّحاة أنّ كان الناقصة تأتي بمعنى صار[١٧]، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾الأعراف٨٣، أي: صارت من الغابرين[١٨]، وآيات أخر[١٩].

وكان الناقصة، وإنْ تنوّعت دلالتها الزمنية في الاستعمال، فأرى أنها في تلك الاستعمالات لا تخلو من الدلالة على المضيّ، فكأنّ في استعمالها في تلك السياقات إشارة خفيّة إلى أنّ تلك الأحكام حُسِمَ أمرُها فيما مضى، وإنْ بدت جديدة أو دائمة بالنسبة إليكم.

وأحسب أنّ مجيء كان بمعنى صار متحصّلٌ من اشتراكهما في الدلالة على الزمن، ولكنّ شتّان ما بين الاستعمالين؛ (فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل، بخلاف كان فإنها تطوي الزمن، فقوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾، أي: كان هذا شأنها منذ الماضي، وكأنّ هذا هو وجودها، ونحو: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ كأنّ حالتَها الجديدةَ حاصلةٌ قبل النّظرِ والمشاهدة، وكأنّها هكذا منذ القِدَم)[٢٠].

وكان النّاقصة بمعانيها الزمنية المتنوّعة لا تخرجُ عن بابها في العمل، فهي مع ذلك التنوّع الزمنيّ لا تزالُ ترفعُ وتنصبُ، وبقاءُ عملِها على حاله دليلٌ معتبرٌ على فقدانها للحَدَثِ الذي يوجبُ تغيُّرُهُ تغيّرَ العمل على ما سيأتي تفصيله في معاني كان التامة.

ونقصُ دلالتها على الحدث هو الذي شجّع النحاةَ إلى أنْ يلجؤوا إلى تقديرها لتفسير الإعراب في بعض التراكيب بما لا يخلّ بالمعنى، فكانَ من مباحث (كان الناقصة) مبحثُ حذفِ كان وحدَها بعد (أمّا)، أو حذفها مع اسمها بكثرة بعد (إنْ، ولو)، وبقلّة بعد (لدنْ، وهلاّ، وإلاّ)[٢١].

فقولُ العبّاس بنِ مرداس[٢٢]:

أبــا خراشــة أمّــا أنْــتَ ذا نَفَــرٍ فــإنّ قــومي لم تــأكلْهُم الضّــبُعُ

في شطره الأول مرفوع ومنصوب (أنتَ ذا نفر)، ولا عامل فيهما لفظاً، فتصحيح إعرابه يوجب أن نوجد عاملاً عمله الرفع والنصب، ومعناه لا يخلّ بمعنى البيت، وليس هناك عامل أنسب من (كان الناقصة)، وهكذا جرى الأمر في بقية الشواهد الفصيحة التي قدّروا فيها كان محذوفة لتصحيح إعرابها.

ولا يساورني شكّ في أن (كان) الزائدة قسم من أقسام كان الناقصة[٢٣]؛ زيدت لتأكيد الدلالة على الزمن فحسب[٢٤]، وأرى أن القول بأنها زائدة فيه تجوّز في العبارة، فهي لم تفارق دلالتها على الزمن في الشواهد التي سيقت دليلاً على زيادتها، وإنما فارقت مألوف استعمالها في الدخول على المبتدأ والخبر والعمل فيهما.

٢) كانَ التامة:

إنّما تتمّ كان ويتغير عملها إذا تغيّر معناها، والمعاني التي ذكرها النحاة لكان التامّة متنوعة، وفي بعضها تقارب كبير، وقد يختلف النحاة في تفسير معنى كان في الموضع ذاته، فيورد كلّ منهم معنى مختلفاً تبعاً لاجتهاده، ولكنّهم اتفقوا على عدم نقصانها في تلك المواضع، وإنْ اختلفوا في تفسير معناها، وهي في ثمانية من المعاني التي سيأتي ذكرها فعلٌ لازمٌ يكتفي بمرفوعه كسائر الأفعال اللازمة، وفي معنيين منها، وهما المذكوران آخراً، فعل متعدٍ إلى مفعول واحد.

أما المعاني التي ورد ذكرها لكان التامّة فهي:

١. معنى (خُلِق):

ذكره سيبويه على أنه موضع آخر من مواضع كان، جاء في الكتاب: (وقد يكون لكان موضع آخر يُقْتَصرُ على الفاعل فيه، تقول: قد كانَ عبد الله، أي: قد خُلِقَ عبد الله)[٢٥].

وتابعه على ذلك نحاة آخرون[٢٦].

٢. معنى (حَدَثَ) أو (وَقَعَ) أو (وُجِدَ):

جمع هذه المعاني أبو البركات الأنباري في تفسير بعض المواضع متابعاً لأئمة متقدمين من النحاة[٢٧]، وتابعه على ذلك كثيرٌ ممّن جاء بعده[٢٨]، فقال في بيان دلالة كان التامّة: (والوجه الثاني: أنها تكون تامّة، فتدلّ على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر، نحو: كان زيدٌ، وهي بمنزلة: حدث ووقع، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠، أي: حدث ووقع، وقال تعالى: ﴿أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ النساء: ٢٩، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ النساء: ٤٠، في قراءة من قرأ بالرفع[٢٩]، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ مريم: ٢٩، أي: وجد وحدث، وصبياً منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون ههنا ناقصة؛ لأنّها لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأنّ كلاً قد كان في المهد صبيّاً، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبيّ، وإنّما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبيّ، فدلّ على أنها ههنا بمعنى: وُجِد، وحَدَث. وعلى هذا قولهم: أنا مذ كنتُ صَدِيقُك.

قال الشاعر[٣٠]:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إذا كانَ يومٌ ذو كَوَاعِبَ أَشْهَبُ

أي: حدثَ يومٌ. وقال الآخر[٣١]:

إذا كانَ الشّتاءُ فأدْفِئُونِي ... فإنّ الشّيْخَ يَهْدِمُهُ الشّتَاءُ

أي: حَدَثَ الشتاء)[٣٢].

٣. معنى (حَصَلَ):

وإلى هذا المعنى ذهب ابن هشام في تفسير كان التامّة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠، قال الشيخ خالد الأزهري: (وإذا استعملت تامّة كانت بمعنى فعل لازم. فكان بمعنى: حَصَلَ، نحو: (وإن كانَ ذُو عُسْرةٍ)، أي: وإنْ حَصَلَ ذُو عُسْرةٍ)[٣٣].

٤. معنى (حَضَرَ):

وقد يراد بـ(كان) التامة معنى حَضَرَ، وقد ذكره بعض النحاة في تفسير (كان) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٣٤].

٥. معنى (ثَبَتَ):

ذكره ابن مالك في التسهيل فقال: (وإنْ أريد بـ(كان): ثَبَتَ... سُمّيت تامة، وعملت عَمَلَ ما رادفت)[٣٥].

ومعنى الثّبات عند ابن مالك واسعٌ، فهو يشمل كثيراً ممّا فصّله غيره، قال في شرح التّسهيل: (وتتمّ كان بأن يُراد بها معنى ثَبَتَ، وثبوت كلّ شيء بحسبه، فتارة يعبّر عنه بالأزلية، نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبَر عنه بحدث، كقوله:

إذا كَانَ الشّتاءُ فأدْفِئُوني ... فإنّ الشّيْخَ يُهْرِمُهُ الشّتَاءُ

وتارة يعبَر عنه بحَضَرَ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾.

وتارة يعبَر عنه بقدّر أو وَقَعَ، نحو: ما شاء الله كان)[٣٦].

وقال السّيوطيّ في إثبات هذا المعنى: (فإذا استعملت تامّة اكتفت بالمرفوع، فتكون كان بمعنى: ثبت، كان الله ولا شيء معه)[٣٧].

٦. معنى (قدّر):

أشار إليه ابن مالك في نصّه المتقدم، وقد جعله معنى من معاني الثبات الذي تدلّ عليه كان التامّة.

٧. معنى (أقام):

قد أشار إلى هذا المعنى أبو حيان والدلائيّ في شرحيهما على التسهيل[٣٨]، وجعلا منه قول الشاعر[٣٩]:

كانوا وكنّا فما نَدْرِي على وَهَلٍ ... أنحْنُ فيما لَبِثْنا أمْ هُمُ عُجُلُ

٨. معنى (جاء):

ذكره الأزهري في التهذيب[٤٠]، وتابعه ابن منظور في اللسان[٤١]، وجعلا منه قول الشاعر:

إذا كانَ الشّتاءُ فأدْفِئُوني ... فإنّ الشّيْخَ يُهْرِمُهُ الشّتَاءُ

٩. معنى (كَفَلَ):

ذكر هذا المعنى ثعلب عن ابن الأعرابي[٤٢]، ونقله ابن مالك عن أبي محمد البطليوسي، ثم تابعه على ذلك مَنْ جاء بعده مِنَ النحاة[٤٣]، وكان بهذا المعنى تكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد، يقال: كنت الصبيّ، أي: كفلته. قال الأشموني: (وتأتي كان بمعنى كفل، وبمعنى غزل، ويقال: كانَ فلانٌ الصبيَّ، إذا كَفَلَه. وكانَ الصّوفَ، إذا غزَلَهُ)[٤٤].

١٠. معنى (غَزَلَ):

هو كسابقه قد سبق إلى نقله ابن مالك عن أبي محمد البطليوسي، وتابعه عليه النحاة[٤٥]. وهي بهذا المعنى كسابقتها تكون فعلاً متعديّاً لمفعول واحد، يقال: كنتُ الصوفَ، أي: غزلته، وفي نص الأشموني المتقدم إشارة إلى هذا المعنى.

أقول: إنّ كان التامّة فعلٌ كسائر الأفعال فيه دلالة على حدث، وزمن، فحدثه كونٌ عامّ، وزمنه المضيُّ، فاستغنت الناقصة بخبرها عن الكون العامّ في أصل وضعها، واكتفت بالدلالة على الزمن، وبقيت التامّة على أصل وضعها من الدلالة على الحدث والزمن، وتكاد تكون كلّ معاني كان التامة إلاّ الأخيرين ترجع بسهولة إلى أصل معنوي واحد، هو حدوث في زمن[٤٦]، وإنما تفاوت التعبير عنها لاختلاف سياقاتها من جهة، واختلاف الناظرين في تلك السياقات.

أمّا المعنيين الأخيرين فالأول، وهو معنى (كفل) يمكن إدخاله في المعنى العامّ ببعض التكلّف، وقد رأه ابن فارس غريباً ذهب عِلْمُه بذهاب من عَلِمَهُ، فقال: (وفي الباب كلمةٌ لعلَّها أن تكون من الكلام الذي دَرَج بدُروج مَن عَلِمه.

يقولون: كُنْت على فلان أكون عليه، وذلك إذا كَفَلت به)، وأرى أن وجود الشخص الدائم المصاحب يمكن أن تكون من نتائجه الكفالة.

وأما الأخير، وهو معنى (غَزَل) فتباعد معناه مع ما تقدّمه يرجح أن يكون كلّ منهما أصل مستقل.

ثانياً: أَصْبَحَ.

يكون (أصبح)، وتالياه، فعلاً ناقصاً، فيرفع وينصب في حالتين، أولاهما: الدلالة على الوقت المخصوص، فكأنها ظرفٌ لاتصاف الاسم بالخبر، نحو قوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ القلم٢٠، أي: في وقت الصباح[٤٧]. وثاني الحالتين: مرادفة صار بتجرّدها عن دلالتها على وقتها المخصوص إلى إفادة الصيرورة والتحول[٤٨]، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ الحجرات٦، إذ يتم هذا الفعل، وتالياه أيضاً، فيتغير عملها إذا أريد بها معنى الدخول في هذه الأوقات، أي: كأنّ الفعل تضمّن حدث الدخول، مع الدلالة الزمن المخصوص، كأَفْجَرَ، وأظْهَرَ، وأعْتَمَ[٤٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ الروم: ١٧، أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح[٥٠].

ومنه قول الشاعر[٥١]:

وتَشْكُو بعَيْنٍ ما أَكَلَّ رِكَابَها ... وقِيْلَ المنادِي أَصْبَحَ القومُ أدْلِجِي

أي: دخلوا في الصباح[٥٢].

ومنه قول الشاعر[٥٣]:

فأصْبَحُوا والنّوَى عَالِي مُعَرّسِهِم ... ولَيْسَ كلَّ النّوَى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ

أي: أصبحوا وهذه حالهم، فالواو للحال، وأصبحوا تامة، اكتفت بمرفوعها[٥٤].

وكأني أرى أن التدرّج في التوسع في الدلالة الزمنية لهذا الفعل، وما يليه من الأفعال مما يشابهه في الدلالة الخاصة على الزمن المخصوص، يوحي بأصالة أضيقها دلالة على الزمن، وهو الدخول في الوقت المخصوص، أي اقتران حدث الدخول مع الوقت المخصوص، وهذا ما يمثله الفعل التام، ثم تُوُسّع في دلالته الزمنية ليفارقه حدثُ الدخول، إلى تجرده للدلالة على الوقت المخصوص، ثم فارق وقتَه المخصوص، إلى مجرد التحوّل المقتضي لتطاول الزمن، والأخيران هما ما عليه الفعل الناقص.

ثالثاً: أَضْحَى.

ونقصه كسابقه في الحالتين، فمثال الأول، في الدلالة على الوقت المخصوص، قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ أَضْحَى يَوْمًا مُحْرِمًا مُلَبِّيًا حَتَّى غَرَبَتْ الشَّمْسُ غَرَبَتْ بِذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)[٥٥]، ومثال الثاني في مرادفة صار، قول أبي تمام[٥٦]:

إِذَا المكَارِمُ عُقَّتْ واسْتُخِفَّ بها ... أَضْحَى النَّدَى والسَّدَى أُمّاً له وأَبَا

وإنما يتمّ هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى الدخول في وقت الضحى[٥٧]، ومنه: قول الشاعر[٥٨]:

ومنْ فَعَلَاتِي أَنّنِي أُحْسِنُ القِرَى ... إذا الليلةُ الشّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيدُها

ومعنى: أضحى جليدها، أي: دخل جليدُها في وقت الضحى، يريد: أنه طال مكثه؛ لشدة البرد، ولم يذب عند ارتفاع النهار[٥٩]، وهو بهذا المعنى، كما هو ظاهر، فعلٌ لازمٌ اكتفي بمرفوعه.

رابعاً: أَمْسَى.

ونقصه كسابقيه في الحالتين، فمثال الأول، في الدلالة على الوقت المخصوص، قوله صلى الله عليه وسلم: (من أمسى كالاًّ من عمل يديه أمسى مغفوراً له)[٦٠]، ومثال الثاني في مرادفة صار، قول ابن الرومي[٦١]:

أمسى الشبابُ رداءً عنك مستلبا ... ولن يدومَ على العصرَين ما اعْتقبا

وإنما يتم هذا الفعل ويتغير عمله إذا أريد به معنى الدخول في المساء، فتجري مجرى نام، ومنه الآية المتقدمة[٦٢]، ومنه قول الشاعر[٦٣]:

حتّى إذا الهَيْقُ أَمْسَى شامَ أفْرُخَهُ وهُنَّ لا مُؤْنِسٌ نَأْياً ولا كَثَبُ

أي: دخل في المساء[٦٤]، وهو بهذا المعنى فعل لازمٌ يكتفي بمرفوعه.

خامساً: بَاتَ.

استعمال (بات) فعلاً ناقصاً كاستعمال ما سبقه من أفعال الوقت المخصوصة المتقدمة، يكون في حالتين[٦٥]، عند دلالته على الوقت المخصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ الفرقان٦٤، وعند مرادفته لصار، ومنه قول أبي فراس الحمداني[٦٦]:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حمامَةٌ أيا جارتا هلْ باتَ حالُكَ حالي

وإنما يتم هذا الفعل فيتغيّر عمله إذا أريد به معنى: عرّس، وهو النزول ليلاً، وإنما عبّر النحاة بعرس؛ لأنه ناتج عن الدخول في وقت المبيت، ومنه قول عمر رضي الله عنه: (أمّا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى)[٦٧]، أي: عرّس بها.

ومنه قول الشاعر[٦٨]:

ليْتَ شِعْرِي ما أَنَامَهُم ؟ نَحْنُ أدْلَجْنَا وهُمْ بَاتُوا

سادساً: ظَلّ.

واستعماله ناقصاً كاستعمال أخواته المتقدمة في حالتين، عند تخصيصه الحدثَ المسندَ إلى اسمه بوقت النهار، ويبدو أن هذا من نوادر استعماله، (وقد وردت (ظلّ) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، ليس فيها موضعٌ واحدٌ تخصّصَ الفعلُ فيه بالنّهار، مما يدلّ على أنّ هذا الأصلَ قليلُ الاستعمال جداً)[٦٩]، فكأنّه غادره إلى الدلالة على مجرّد الاتصاف دون النظر إلى وقته المخصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ النحل٥٨.

وإنّما يتم هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى: دام واستمر، نحو: لو ظلّ الظلمُ هلك الناس، أو طال، نحو: ظلّ الليل والنبات، أو بمعنى: أقام نهاراً، وهي في كلّ هذه المعاني فعلٌ لازمٌ يكتفي بمرفوعه(٧٠).

ويبدو في كلّ هذه المعاني اللازمة للفعل (ظل) التام، طول الوقت الملازم لها، فكأنّ هذا الطول تسرب إليها من الاقتضاء الزمني الأصلي لهذا الفعل، الذي يدل على وقت النهار بطوله.

سابعاً: صَارَ.

يقول النحاة: إنّ معنى (صار الناقصة) هو الصيرورة، أي: التحوّل في ذات الاسم أو صفته(٧١)، والمتأمّل في دلالة هذه المفردة يرى مبلغ تأثير الزمن فيها، فلا صيرورة، ولا تحوّل من حال إلى حال إلا بزمنٍ طالَ أو قَصُر؛ لذا فكلّ فعل تجرّد عن دلالته الخاصّة على الحدث، وخلُصَ لدلالة التحول المقتضية للزمن فحسب يُلحق بصار الناقصة في العمل، وقد ألحقَ النحاةُ بها عشرة أفعال فصّلتها بشواهدها في بحثٍ مستقل(٧٢).

أما صار التامة فإنما يَتِمّ هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى: رجع؛ فتتعدى بإلى(٧٣)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُور﴾ الشورى: ٥٣.

أو معنى: انتقل(٧٤)، ومنه قول امرئ القيس(٧٥):

فصِرْنَا إلى الحُسْنَى ورَقَّ كلامُنَا ورُضْتُ فذَلّتْ صَعْبَةٌ أيَّ إذْلَالِ

أو معنى: جاء؛ فتتعدى أيضاً بحرف الجر، وتفيد معنى الانتقال: قال ابن يعيش: (وقد تُستعمل بمعنى جاء فتتعدى بحرف الجر، وتفيدُ معنى الانتقال أيضاً كقولك: صار زيدٌ إلى عمرٍو، وكلُّ حيٍّ صائرٌ إلى الزّوال، فهذه ليس داخلة على جملة، ألا تراك لو قلت: زيدٌ إلى عمرٍو لم يكن كلاماً، وإنما استعمالها هنا بمعنى جاء، كما استعملوا جاء بمعنى صار في قولهم: ما جاءت حاجتك، أي: ما صارت؛ ولذلك جاء مصدرها المصير، كما قالوا: المجيء، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ الْمَصِير﴾ الحج: ٤٨(٧٦).

أو معنى: ضمّ، أو قَطَع[٧٧]، نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ البقرة: ٢٦٠، قال ابن مالك: (وتَتِمّ صار بأن يُراد بها معنى (رجع) فتتعدى بإلى، أو معنى (ضمّ) أو (قطَع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد)[٧٨].

ثامناً: زال.

ماضي هذا الفعل مشترك يأتي لعدة معان، وإنما يميّزه مضارعه وعمله تابع لمعناه، فزال الناقصة معناها مع حرف النفي الملازم لها، الاستمرار على الصفة وملازمتها، ومضارعها يَزال، وعملها رفع المبتدأ اسماً لها، ونصب الخبر خبراً لها[٧٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ هود: ١١٨ـ ١١٩.

وزال التي مضارعها يَزِيْلُ (فعل تامّ متعدٍّ إلى مفعول واحد، ووزنه فعَل بفتح العين، ومعناه: ماز، بمعنى ميّز، تقول: زلْ ضأنك من معزك، أي: ميّز بعضها من بعض، ومصدره: الزَّيل بفتح الزاي)[٨٠].

وزال التي مضارعها يَزُولُ (فعل تامّ قاصر، ووزنه فعَل بفتح العين أيضاً؛ لأنه من باب نَصَرَ يَنْصُر، ومعناه: الانتقال، تقول: زلْ عن مكانك، أي: انتقل عنه، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولاَ﴾ فاطر: ٤١، أي: تنتقلا، ﴿وَلَئِن زَالَتَا﴾ فاطر:٤١، أي: انتقلتا، ومصدره: الزوال، أي: الانتقال)[٨١].

وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن زال الناقصة تكون تامّة، نحو: ما زال زيدٌ عن مكانه، أي: لم ينتقل عنه[٨٢].

فقال: (ولا يمتنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه، كما يجوز في كان إذا أريد به وقع، ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قولهم زَيَّلْت وزَايَلتُ)[٨٣].

تاسعاً: بَرِحَ.

معنى برح: زال وصار في البراح[٨٤]، فإذا دخله حرف النفي، نفى البراح، وعاد إلى الثبات وخلاف الزوال[٨٥]، وهو بهذا المعنى فعل ناقص، يعمل الرفع والنصب، ومن جميل ما يمثل به لهذا المعنى قول ابن الخياط الدمشقي[٨٦]:

عَشِــقَ المحامِــدَ وهْــيَ عاشِــقَةٌ لَــهُ وكَــذاكَ مــا بَــرِحَ الجَمــالُ مُعَشَّــقا

وإنما يَتِمّ هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى: ذهب، نحـو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ﴾ الكهف: ٦٠، أي: لا أذهب، أو معنى: ظهر(٨٧)، وبالمعنيين فُسّر قولهم: بَرِح الخفاء(٨٨).

عاشراً: فَتِئ.

قال أبو زيد: ما فتأت أذكره، أي: ما زلت، وفيه لغتـان: مـا فتِئـت، ومـا فتـأت، ولا يتكلّم به إلا مع الجحد(٨٩)، وهو بهذا المعنى فعل ناقص يرفع وينصـب، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ يوسف، والمعنى: لا تزال تذكر يوسف(٩٠).

وإنما يَتِمّ هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى: سكن، ذكر هذا المعنى أبـو حيـان، ونقله عن بعض اللغويين والنحويين(٩١)، ونقله عنه الشيخ خالد الأزهري(٩٢).

أو معنى: نسي، فقد نقل السيوطي أنّ الصّـغانيّ ذكـر في نـوادر الإعـراب اسـتعمالها تامة، نحو: فتِئْتُ عن الأمر فَتْأً: إذا نسِيتُه(٩٣).

حادي عشر: انْفَكّ.

قال الزجاجي: (ما انفك وما فتئ وما برح معناهن: الإقبال على الشـيء، وملازمتـه، وترك الانفصال منه)(٩٤)، وهو بهذا المعنى كأخواته فعل ناقص يرفع وينصب، ومنه قول النابغة(٩٥):

كما ليقيت ذاتُ الصّـفا مـن حَليفِهـا ومـا انفكّـت الأمثـالُ في النـاس سَـائرَه

وإنما يتم هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى: خَلَصَ، أو انْفَصَلَ، فيكون مطـاوع فكّ الخاتم وغيره: فَصَلَه، والأسيرَ: خلّصَه. وهما متقاربان(٩٦).

وفسّرها أبو البركات الأنباري بمعنى متفرقين في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ البينة: ١، فقال: (ومنفكين تامّة لا خبر لها؛ لأنهـا بمعنـى: متفـرقين، كقولك: انفكت يده)(٩٧).

ثاني عشر: دَامَ.

هذا الفعل بمعنى استمرّ مسبوقاً بما المصدرية الظرفيّة، وليست (ما) ههنا نافيةً كما في الأفعال السابقة، ولذا لا يُكتفى به، كما لا يبتدأ به، وإنما يحتاج إلى كلام قبله يكون معه المصدر جملة تامة[٩٨]، وهو بهذه القيود فعلٌ ناقص يرفع وينصب، ومنه قول أبي العلاء المعري[٩٩]:

ويُشرَبُ ماءُ المُزْنِ، ما دامَ صافياً ... ويَزهَدُ فيهِ وارِدٌ، إنْ تعكّرا

وإنما يَتِمّ هذا الفعل فيتغير عمله إذا أريد به معنى ثبت، قال سيبويه: (وقد دام فلان، أي: ثبت)[١٠٠].

أو معنى: بقي، أو سكن، قال ابن مالك: (وتتم دام بأن يراد بها معنى بقي، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ هود: ١٠٨، أو سكن، ومنه الحديث: (نهى أن يُبال في الماء الدائم)[١٠١]، أي: الساكن)[١٠٢]، وهو بهذه المعاني فعلٌ لازمٌ يكتفي بمرفوعه.

أقول: بعد التأمل في كلّ ما قدّمت من معاني لهذه الأفعال ناقصها وتامها إني لأرى واضحاً أثر اختلاف المتعلّق بتغيّر دلالة كان وأخواتها على المعنى، وانتقالها من التمام إلى النقص، فإنْ كان التعلّق بشيء واحدٍ ذاتاً كانَ أو معنى، لزِمَت هذه الأفعالُ ودلّت على حَدَثٍ خاصٍّ يناسب السياق الذي وردت فيه، وإنْ تعلّق المعنى بما فيه نسبة بين شيئين، ويحتاج إلى حديث مفصّل نقصتْ دلالتها على الحَدَث، واقتضت ما يتمم معناها من الخبر.

المبحث الثاني: أثر المعنى اللغوي في التعدي واللزوم.

معنى التعدي واللزوم:

إنّ الأفعال على ضربين متعدٍ وغير متعدّ، ومعنى الفعل هو الذي يقضي بكون الفعل متعدّياً أو غير متعدٍ. فالمتعدّي ما كان معناه يحوج إلى محل غير الفاعل؛ لأن معنى التعدي: التجاوز، يقال: عدا طوره، أي: تجاوز حدّه، أي: إنّ الفعل تجاوز الفاعل إلى محلٍّ غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت؟ فيقال: فعلت بفلان.

فكلُّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّزٍ غير الفاعل فهو متعدّ نحو: ضرب، وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً[١٠٣]؛ لذا فقد كان من المتعدي كلّ فعل فيه حركةٌ للجسم كانت ملاقيةً لغيرها، وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواسّ الخمس نحو: نظرت، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست، وجميع ما كان في معانيهن[١٠٤].

وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ، نحو: قام وذهب، ألا ترى أن معنى القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب[١٠٥]؛ ولذا فقد كان من الأفعال التي لا تتعدى ما كان منها خلقة، أو حركة للجسم في ذاته وهيئته، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها، نحو: اسودّ، واحمرّ، وقام، وسار، وكرُم، وغضب، وما أشبه ذلك[١٠٦].

أثر المعنى في اللزوم والتعدي:

عندما نقرأ في نصوص لغتنا العربية نجد أفعالاً في سياقات معينة لازمة مكتفية بمرفوعها، قد تمّ معناها في ذلك السياق، ثم نجدها في سياق آخر قد تجاوزت مرفوعها إلى المنصوب، والفعل ذاته بحروفه ذاتها، ونحن نقول: هل الدلالة في المتعدّي واللازم باقية على حالها؟

والجواب الذي نحاول أن نثبته من خلال هذا البحث، أن معنى الفعل هو الذي يتحكم بعمله النحوي، وبعبارة أخرى هو سبب تعديته ولزومه، ولا أحسب أنّ الفعل بدلالته ذاتها يكون متعدياً، ولازماً في آن واحد.

يقول أبو حيان: (وإذا أشْرَبْتَ اللازمَ معنى فعلٍ متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحرف الجر، فيصير يتعدى بنفسه، فمن النحاة من قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قصره على السماع. وقد جاء تضمين ما يتعدى معنى اللازم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ النور: ٦٣، أي يخرجون وينفصلون)[١٠٧].

وهذا الذي أشار إليه أبو حيان تحت مسمّى التضمين، الذي يتعدّى به الفعل اللازم، ويلزم به الفعل المتعدي، هو نوع من أثر المعنى في التعدي واللزوم.

وهنا أنواع أخرى نود التنبيه عليها، فيها بنيةٌ فعليّة واحدة متنوعةُ في العملِ، سنكشف من خلال الأمثلة التالية أن تنوّع العمل إنّما جاءها من تنوّع معانيها الذي تعددت أسبابه[١٠٨]:

١- أزّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: صوّت، نحو: أزّت القدرُ أزيزاً، أي: صوّتت بالغليان. ومنه الحديث النبوي، فعن مطرّف عن أبيه أنه قال: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي، ولجوفه أزيز كأزيز المرجل)[١٠٩]، يعني: أنه يبكي.

ويكون متعدّياً: إذا كان بمعنى: أغرى، نحو: أزّ الشيطانُ الإنسانَ، أي: أغراه بالمعاصي. قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ مريم:٨٣، قال الفراء: أي تزعجهم إلى المعاصي وتغريهم، وقال الضحاك: تغريهم إغراء، وكذا يكون متعدياً إذا كان بمعن (نَكَحَ)، أو(ضَمّ)، أو (حَثّ)[١١٠].

وكل المعاني المتقدمة إنما ترجع إلى معنى التحريك والإزعاج[١١١]، وإنما افترقت في العمل لاختلاف طبيعة التحريك فيما تعلقت به.

٢- أنّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: كان التامّة، يقال: لا أفعله ما أنّ في السماء نجم، أي: ما كان في السماء نجم.

وكذا: إذا كان بمعنى: رقّ صوت المريض، فيقال منه: أنّ المريض أنيناً، إذا رقّ صوته.

ويكون متعدّياً: إذا كان بمعنى سَكَب، فيقال: أنَّ الماءَ أنّاً، بمعنى: سَكَبه، وفي بعض أخبار العرب: أنّ ماءً ثم أغله، أي: صُبّه وأغله[١١٢].

٣- بسّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: رَفُق، نحو: بسّ في السير، أي: رَفُق.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: خَلَط، نحو: بسّ السّويق، أي: خَلَطه بما يجمعه من سَمْن أو غيره. وكذا إذا كان بمعنى: فتّتَ، نحو: بَسَسْتُ الشيءَ بسّاً، أي: فتّتَه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا﴾ الواقعة: ٥، قال الزجاج: بُسّت الجبال: أي: لُتّت وخُلِطت. وكذا يكون متعدياً إذا كان بمعنى (أرْسَلَ)، أو (أطْلَق)، أو (نحّى)[١١٣].

والمعاني المتقدمة ترجع إلى أصلين مختلفين[١١٤]، أحدهما السّوْق، ومنه البَسّ في السير، والإرسال، والإطلاق، والتّنحية، والثاني: فَتّ الشّيءَ وخلَطَه.

٤- حَبَل:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا دلّ على المرأة الحامل، نحو: حبَلت المرأةُ حَبَلاً.

ويكون متعدّياً كان بمعنى: صَاد، نحو: حَبَلَ الصيدَ، صَاده بالحَبالة، وهي الشّرْك[١١٥].

يقول ابن فارس: (الحاءُ والباءُ واللّامُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على امتداد الشيء. ثمّ يُحْمَلُ عليه، ومَرْجِع الفروع مرجعٌ واحد)[١١٦]، وقد تلطّف في ردّ حَبَل المرأة إلى هذا المعنى العامّ فقال: (ومن الباب الحَبَل، وهو الحَمْل، وذلك أن الأيّام تَمْتَدُّ به)[١١٧].

٥- حرص:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: رَغِب، نحو: حَرَصَ الرجلُ حِرْصاً، أي: رَغِب رغبةً مذمومةً، فهو حَريصٌ، والجمع حُرّاص.

ومنه قول امرئ القيس[١١٨]:

تَجَـاوزْتُ أحْراسـاً إليْهـا ومَعْشَـرا علـيّ حِـراصٌ لـو يسـرّونَ مقْتَلِـي

ويكون متعدياً إذا كان بمعنى: شَقّ، نحو: حـرصَ القصّـارُ الثـوب، شـقّه، وحرصـتُ الرجلَ حرصاً: إذا شجَجْتَهُ شجّةً حارِصَة[١١٩].

وقد أرجع ابن فارس هذين المعنيين إلى أصلين مختلفين[١٢٠]، أحـدها: الجشَـعُ، ومنـه الاستعمال الأول، والثاني: الشّق، ومنه الاستعمال الثاني.

٦- حزر:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: حَمِضَ، ومنـه: حـزَرَ اللبنُ حَزْراً وحُزُوراً، حَمِضَ أشدّ الحُموضَة.

ويكون متعدياً إذا كان بمعنـى: قـدّر، نحـو: حَـزَرْت الشـيء حَـزْراً، أي: قدرتـه[١٢١]. ويبـدو أن اختلاف المعنى في هذا الفعل يرجع إلى دلالته على أكثر من معنى في أصل وضعه[١٢٢].

٧- حزّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: حكّ، حـزّ الشـيء في النفس: حكّ، وفي الحديث: (الإثم حوازّ القلوب)[١٢٣]، قال الليث: يعني ما حزّ في القلب وحكّ.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: قطَعَ، نحو: حزّ حلقومَه بالسيف، إذا قَطَعَـه[١٢٤]. وكـلا المعنيين راجع إلى أصل واحد، وهو الفَرْضُ في الشـيء[١٢٥]، وإنمـا اختلـف معنـاه في التعـبير لاختلاف ما أُسند إليه.

٨- حطّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: أسْـرَع، نحـو: حَطّـت الناقةُ، أي: أسرَعَت، وكذا إذا كان بمعنى (نَقَصَ)، تقول: حطَطْتُ من الشـيء، أي: نَقَصْـتُه، وكذا إذا كان بمعنى (رَخُصَ).

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: وَضَعَ، نحو: حَطّ اللهُ الذنوبَ. وكذا إذا كان بمعنى: حَدَرَ، نحو: حَطَطْتُ الشيءَ من عُلُوٍّ، وكذا إذا كان بمعنى (نَقَشَ)[١٢٦].

والمعاني المتقدمة راجعة إلى أصل واحد هو إنزال من عُلوّ[١٢٧]، وإنّما اختلف التعبير عنه لاختلاف ما تعلق به.

٩- خسأ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: كلّ وأعْيَا، نحو: خَسَأ البصرُ، أي: كلّ وأعْيا.

ويكون متعدياً إذا كان بمعنى زجر، نحو: خسأتُ الكلبَ فَخَسأ، أي: زَجَرْتُه فَبَعُدَ[١٢٨].

وكلا المعنيين يرجع إلى أصل واحد هو الإبعاد[١٢٩]، وإنما اختلف التعبير عنه لاختلاف متعلقه، فالبصرُ يَبْعُدُ عن إدراك مُرادِه إذا كلّ وأعيا، والكلب يُبعَدُ بالزّجْرِ.

١٠- شمّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: عَلا، نحو: شَمّ الأنفُ، والجبلُ شَمَماً، إذا ارتفع أعلاهما.

ويكون متعدّياً إذا كان من أفعال الحواسّ، نحو: شمَمْتُ الشيءَ شمّاً، لتعرف رائحته[١٣٠]. وكلا المعنيين يرجعُ إلى معنى المقاربة والدنوّ، فمن علا عن شيء فقد قارَبَ غيرَه ودنا منه، ولا مِرْية في أنّ شمّ الشيء يقتضِي الدنوَّ والقربَ منه[١٣١].

١١- ضلّ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: غَابَ، نحو: ضَلّ الشيءُ ضَلالاً، إذا غَاب. وكذا إذا كان بمعنى: جَارَ، ومنه: ضلّ فلانٌ ضلالاً، أي: جَار عن دِينٍ، أو طَريق. وكذا إن كان بمعنى: مَات، نحو: ضلّ فلانٌ، إذا ماتَ، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ﴾ السجدة: ١٠، أي: إذا مِتنا وفنينا.

ويكون متعدّياً وكذا إنْ كان بمعنى لم يهتد، نحو: ضَللتُ الطريقَ. وكذا إنْ كان بمعنى: نسيَ، نحو: ضَللتُ الشيءَ، إذا نسيته(١٣٢).

وكلّ المعاني السابقة ترجع من غير تكلف إلى أصل واحد هو ضياع الشيء وذهابه في غير حقه(١٣٣).

١٢- طال:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا أردت به ضد قَصُر، نحو: طالَ الشيءُ طُولاً. وكذا إذا كان بمعنى: امتدّ، وكلّ ما امتدّ من زمن، أو لزم من همّ ونحوه فقد طال، كقولك: طال الهمُّ والليل.

ويكون متعديّاً إذا كان بمعنى: فاقَ في الطّول، ومنه في حديث الاستسقاء: (فطال العبّاسُ عُمَرَ)(١٣٤)، أي: فاقَه في طُول القامة.

ومنه قول الشاعر:

تخطُّ بقَرْنَيْهَا بَرِيرَ أراكَةٍ وتَطْوِ بظِلْفَيْهَا إذا الغُصْنُ طَالَهَا

أي: طاولها فلم تنله(١٣٥).

والمعاني المتقدمة ترجع إلى أصل واحد يدل على فضل وامتداد في الشيء(١٣٦)، وإنما تنوعّ التعبير عنها لتنوّع متعلقات الفعل فيها.

١٣- عدَا:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: جَرَى، نحو: عدا الفرسُ وغيره عدواً، إذا جَرَى.

وكذا إذا كان بمعنى ظَلَم، نحو: عدا السلطانُ، إذا ظَلم. وكذا إذا كان بمعنى سَرق: عدا اللصّ عليّ، إذا سَرَقك.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى تجاوز، ومنه: عدا فلانٌ طوره، أي: جاوزه، وكذا إذا كان بمعنى شَغَلَ، تقول: عداني الشيءُ عنك، أي: شَغَلَني. (١٣٧). وجميع ما تقدّم من فروع المعاني ترجع إلى أصل واحد يدلّ على تجاوز في الشيء، وإنما اختلف التعبير عنها لاختلاف متعلقاتها(١٣٨).

١٤- غَمَز:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: أشَار، نحو: غَمَزتُ بالحاجب والجَفْنِ، أي: أشَرت.

ويكون متعدياً إذا كان بمعنى: عَصَر، نحو: غمزتُ الشيءَ غَمْزاً، أي: عَصَرتُه(١٣٩). أصل هذا المعنى يدلّ على نَخْسِ شيءٍ بشَيء، ثم يُسْتعارُ إلى غيره، ومن المواضع المستعارة غَمَزتُ بالحاجب(١٤٠).

١٥- فَجَر:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: كَذَب وأراب، نحو: فَجَر الرجلُ فُجُوراً، أي: كَذَب وأرابَ.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: أجْرَى، نحو: فَجَرْتُ الماءَ فَجْراً، أي: أجريته(١٤١).

وأصل هذه المعاني وغيرها إنما يرجع إلى أصل واحد يدلّ على التفَتّح في الشّيء، (ثمَّ كثُر هذا حتَّى صار الانبعاثُ والتفتُّح في المعاصي فُجوراً؛ ولذلك سمِّي الكَذِب فجوراً، ثم كثُر هذا حتَّى سمِّي كلُّ مائلٍ عن الحقِّ فاجراً)(١٤٢).

١٦- فَصَل:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان من القضاء، نحو: فَصَل الحاكم بين الخصمين. وكذا إذا كان بمعنى: خَرَج، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾ يوسف: ٩٤، أي: خَرَجت.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى أزال، نحو: فَصَلتُ الفصيلَ عن أمّه فَصْلاً، أي: أزَلْتُه. وكذا إذا كان بمعنى: فَطَمَ، يقال: فَصَلَت المرأةُ ولدَها، أي: فَطَمَتْه[١٤٣].

قال الأزهري: (ففَصَل: يكون لازماً وواقعاً، وإذا كان واقعاً فمصدره الفَصْل، وإذا كان لازماً فمصدره الفُصُول)[١٤٤].

والمعاني المتقدمة إنما ترجع إلى أصل واحد يدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه[١٤٥].

١٧- قَطَب:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: عَبَسَ، نحو: قَطَبَ قطوباً، أي: عَبَسَ.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: مَزَجَ، نحو: قَطَبْتُ الشرابَ، أي: مَزَجْته، وكذا إذا كان بمعنى: قَطَعَ، نحو: قَطَبْتُ الشيءَ، أي: قَطَعْتُه[١٤٦].

وأصلُ معنى القَطْبِ يدلّ على الجَمْع، ومنه تَقْطِيب الجَبين وهو العبُوس، ومنه قَطَبَ الشّرابَ، وهو مزجه، والمزجُ جمع، أما قَطَبَ بمعن قَطَع فليس من هذا الباب كما يرى ابن فارس، وإنما دخله بالأبدال، وإنما أصله قَضَبَ[١٤٧].

١٨- كَنَف:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى: عَدَل، نحو: كَنَفْتُ عن الشّيء، أي: عَدَلْتُ عنه، ومنه قول القطاميّ[١٤٨]:

فَصَالُوا وصُلْنا واتّقَوْنَا بِمَاكِرٍ ... لِيَعْلَمَ ما فينا عن البيعِ كَانِفُ

أي: عَادِلٌ عن البيع.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: حَفِظَ، نحو: كَنَفْتُ الشيءَ كَنْفاً، أي: حَفِظْتُه[١٤٩].

وأصل المعنيين أصل واحد يدلّ على السّتْرِ[١٥٠]، ولا يخفى أنّ السّتْرَ على الشّيء قد يُصاحبه ميلٌ عن جِهَتِه.

١٩- هَرَط:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى سَفْسَطَ، ومنه: هَرَطَ الرجلُ في كلامه هَرْطاً، أي: سَفْسَطَ، وخلّطَ.

ويكون متعدّياً إذا كان بمعنى: مزّق، ومنه: هَرَطَ الثوبَ، أي: مزّقه مَزْقاً عنيفاً. وكذا إذا كان بمعنى طَعَنَ، نحو: هرَطَ الرجلُ عِرْضَ فلان يَهْرِطُه هَرْطاً، إذا طَعَنَ فيه[١٥١].

أصل هذا الفعل أنْ يدلّ على اختصام وتشاتم[١٥٢]، ولا يخفى أنّ من لوازم هذا المعنى الطّعن والسّفْسَطَةُ والتّمزيق.

٢٠- هَمَزَ:

يكون هذا الفعل لازماً، ومتعدياً: فيكون لازماً: إذا كان بمعنى وَسْوَسَ، ومنه: هَمَزَ الشّيطانُ بوسواسه في القلب.

ويكون متعدياً إذا كان بمعنى: عَابَ، ومنه: همزتُ الرجلَ، إذا عِبته في غير وجهه.

وكذا إذا كان بمعنى: حرّك وعَصَرَ، نحو: هَمَزْتُ الشّيءَ حركتُه أو عَصَرْتُه[١٥٣]، ومنه قول رؤبة[١٥٤]: ومَنْ هَمَزْنَا رأسَهُ تَهَشّمَا

أصلُ الهمز أنْ يدلّ على ضَغْطٍ وعَصْرٍ، ومنه الهَمْزُ في الكلام كأنّه يَضَغَط الحرْفَ[١٥٥]، ثمّ استعير في غيره، ومن المجاز هَمْزُ الرّجلِ في قفاه[١٥٦].

المبحث الثالث: أثر المعنى اللغوي في تعدد المفاعيل.

ضرب من أفعال العربية صنّفه النحاة على أنّه مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والمعاني التي تجمع أفعال هذا الباب ثلاثة، صنف من هذه الأفعال يدل على اليقين، وصنف ثان يدلّ على الظنّ، وثالث يدلّ على التحويل، وهي بهذه المعاني تنصب المفعولين، ولكن تلك الأفعال ذاتها بحروفها يمكن أنْ تُصرفَ عن هذا الباب فتكونَ أفعالاً أخرى لها عملها النحوي الخاص المخالف لعملها في باب الأفعال الناسخة، إذا ما صرفت عن معناها في هذا الباب.

يقول الكيشي: (ظنّ وأخواتها: إذا أفدن تصور الشيء على صفة عملن النصب في المبتدأ والخبر، ولها معان أخر فلا تتجاوز إذ ذاك مفعولاً واحداً)[١٥٧].

وفي السطور القادمة تفصيل لعمل تلك الأفعال تبعاً للمعاني التي تدلّ عليها، فنراها تارة متعدية إلى مفعول واحدة، وتارة متعدية إلى مفعولين، وتارة نجدها أفعالاً لازمة قاصرة[١٥٨]، وحروف الفعل ذاتها ولكنّ المعنى مختلف.

الصنف الأول: أفعال اليقين.

ومن أشهر أفعال هذا الباب التي يتضح فيها تنوع العمل لتنوع المعنى ما يأتي:

أولاً: علم.

فعل مشترك يدلّ على معانٍ متنوعة، وتبعاً لمعناه يكون عمله فيما يأتي بعده، ومن هذه المعاني:

١) معنى (عرف):

ويسميه بعض النحاة بعلم العرفانيّة؛ لأنها بمعنى عَرَفَ، وهو بهذا المعنى فعلٌ متعدّ لواحدٍ[١٥٩]. قال سيبويه: (وقد يكون عَمِلت بمنزلة عَرَفت لا تريد إلاّ عِلْمَ الأوّل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ البقرة: ٦٥، وقال سبحانه: ﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ الأنفال: ٦٠، فهي ههنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين)[١٦٠].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ النحل:٧٨، فـ(شيئاً): منصوب على وجهين، أحدهما: أن يكون منصوباً على المصدر، والتقدير: لا تعلمون علماً، والثاني: أن يكون منصوباً؛ لأنه مفعول (تعملون)، وتعلمون بمعنى (تعرفون) للاقتصار على مفعول واحد[١٦١].

٢) معنى (اليقين):

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين، ويسميه بعض النحاة، بعَلِمَ اليقينيّة تمييزاً لها عن العرفانيّة(١٦٢)، ومن هذا المعنى، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ الممتحنة: ١٠.

ويبدو أن العلاقة بين معنيي (عَلِم) هو التدرج من الإدراك العام إلى الإدراك الخاص، فإنْ كان إدراك المعلوم وتحصيله إجمالاً ذاتاً أو معنى كان متعدياً إلى مفعول واحد، وكانت عَلِمَ عرفانيّة كما عبّر النحاةُ، وهو واضح في الشواهد المتقدمة، وإنْ تعلّق الإدراكُ والتحصيلُ بصفة خاصة في المعلوم، كان الفعل متعدياً لمفعولين اثنين، أولهما: المعلوم مطلقاً ذاتاً أو معنى، وهو الضمير العائد على النساء في الشاهد المتقدم (علِمتموهنّ)، والثاني: الصفة الخاصة التي أدركتها في المعلوم العامّ، وأردتَ التّنصيصَ عليها، وهي صفة الإيمان (المؤمنات) في الشاهد المتقدم، وهذا يقتضي الترابط المعنوي بين المفعولين؛ إذ المفعول الثاني (المؤمنات) هو المفعول الأول في المعنى، كما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى في مثل هذا التركيب، كما يقتضي أنْ يكون المفعول الأول أعمّ مطلقاً من المفعول الثاني؛ والنساء أعمّ من المؤمنات.

٣) معنى (مشقوق الشفة):

يقال: عَلِمَ عُلْمَةً فهو أعْلَمُ، أي: مشقوق الشفة العليا، فهو كالعلامة، وهو بهذا المعنى فعل لازم(١٦٣)، ومنه قال عنترة(١٦٤):

وحَلِيلِ غانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدّلاً ... تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الأَعْلَمِ

ويبدو أن مرجع هذا المعنى، الذي هو العلامة، هو الأصل المادي لمادة (عَلِمَ) المعنوية، قال ابن فارس: (العين واللام والميم أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على أثَرٍ بالشيء يتميَّزُ به عن غيره... ، والعِلْم: نقيضُ الجهل، وقياسه قياسُ العَلَمِ والعلامة)(١٦٥).

ثانياً: درى: من المعاني التي يدل عليها هذا الفعل.

١) معنى (ختل):

يدل الفعل (درى) على معنى (خَتَلَ) في بعض المواضع، وهو بهذا المعنى مما يتعدى إلى مفعول واحد، قال ابن مالك: (ويقال: درى الذئبُ الصيدَ: إذا استخفى له ليفترسه، فتتعدى إلى مفعول واحد، وإليه أشرت بقولي: لا لِخَتْلٍ)[١٦٦].

٢) معنى (علم):

ويستعمل هذا الفعل بمعنى عَلِمَ، فيتعدى إلى مفعولين، وهذا مذهب جمع من النحاة[١٦٧] منهم: ابن مالك، واستدل لهذا المعنى بقول الشاعر[١٦٨]:

دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فإنَّ اغْتِبَاطاً بالوَفَاءِ حَمِيدُ

وأنكرها المغاربة وهي عندهم ممّا يتعدى بحرف الجر، قال أبو حيان: (ولم يذكر أصحابنا درى، فيما يتعدى إلى اثنين، فإنْ كان سُمِع ذلك فلعله بالتّضمين، والمحفوظُ في درى أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك حين عُدّيَ بالهمزة بقيَ الثاني مصحوباً بالباء، قال تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾ يونس: ١٦[١٦٩].

ومعنيا (درى) وإنْ بدا للسامع تباعدُ ما بينهما؛ فأصلُ الدلالة فيهما واحدٌ، وهو: قصد الشيء واعتماده طلباً، قال ابن الأعرابي: (تدرّيت الصيدَ، إذا نظرتَ أينَ هو ولم تره بعد، ودريته: خَتَلْتُه)[١٧٠].

فأصل الفعل قصد الشيء وطلبه، ثم صار إلى لازميه، فمَنْ قصدَ الشيءَ وطلبه خَتَلَ له ليظفر به، كما أنّ مَنْ قصدَ الأمرَ وطلبه أدْركَه وعَلِمَه.

ثالثاً: رأى.

فعل مشترك يأتي لمعان، وتبعاً لمعناه يكون عمله النحويّ، ومن المعاني التي يدلّ عليها هذا الفعل:

١) معنى (أبصر):

من المعاني التي يدلّ عليها هذا الفعل معنى أَبْصَرَ، أي يكون من أفعال الحواسّ، وهو عندئذ من الأفعال المتعدية لواحد كسائر أفعال الحواس[١٧١]. قال ابن مالك: (ويقال: رأيتُ الشيءَ بمعنى أبصرتُه)[١٧٢].

وهذا المعنى هو الوجه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾ هود: ٩١: قال مكي القيسيّ: (قوله: (ضعيفاً) حال من الكاف في (نراك)؛ لأنه من رؤية العين)[١٧٣].

٢) معنى (اعتقد):

وقد يدل هذا الفعل على معنى اعتقد، تقول: رأى أبو حنيفة حلّ كذا، ورأى الشافعي حرمته، أي: ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا، وذهب الشافعي إلى حرمته، وهو بهذا المعنى من الأفعال التي اختلف فيها النحاة، فمذهب الفارسي وابن مالك أنها من الأفعال المتعدية إلى واحد، وعند غيرهما مما يتعدى إلى مفعولين[١٧٤].

قال أبو حيان في شرحه على تسهيل ابن مالك: (وما ذهب إليه المصنف من أنّ رأى إذا كان بمعنى اعتقد يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسيّ، وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك، قال الشاعر:

رأى النّاسَ إلاّ مَنْ رأى مِثْلَ رَأيِهِ ... خَوَارجَ تَـرّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ)[١٧٥]

٣) معنى (علم أو ظنّ):

وهو بهذين المعنيين من نواسخ الابتداء فينصبهما مفعولين[١٧٦]، قال أبو حيان في بيان (رأى) الناصبة للاسمين: (ورأى بمعنى عَلِمَ، وبمعنى ظنّ قال: يقال: (إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً) (المعارج: ٦-٧) أي: يظنّونه، ونعلمه)[١٧٧].

ومن الأول قول الشاعر[١٧٨]:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شَيْءٍ ... مُحَافَظَةً وأكْثَرَهُم جُنُودا

ويبدو أن أصل المعنى هو الدلالة على العلم، وهو المناسب لمعنى الرؤية، فناتج الرؤية البصرية علمٌ يقينيّ، ثم نقل هذا العلم اليقينيّ إلى الرؤية العقلية؛ لأنها تولّدت منها، وما تولّد من اليقين يقينٌ، وأحسب أن الآية التي حملها النّحاة على معنى (الظنّ) أولى منه أن تُحْمَل على العلم؛ لأن الكافر بحسب نظره يرى يوم الحساب بعيداً؛ (لأنهم كانوا لا يصدّقون به، وينكرون البعث بعد الممات، والثواب والعقاب، فقال: إنهم يرونه غير واقع)[١٧٩].

٤) معنى(الحُلميّة):

قال ابن مالك: (وقد ألحقت العرب رأى الحُلميّة بـ(رأى) العلميّة، فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين، ومنه قول الشاعر[١٨٠]:

يُـــؤَرّقُنِي أبـــو حَـــنَشٍ وطَلْـــقٌ ... وعَمّـــــارٌ وآوِنَـــــةً أُثَالَـــــا
أُرَاهُـــم رُفْقَتِـــي حتّـــى إذا مـــا ... تَفَـــرّى اللّيْـــلُ وانْخَـــزَلَ انْخِزَالَـــا
إذا أَنَـــا كالّـــذِي أجـــرى لِـــوِرْدٍ ... إلى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِلَالَـــا)[١٨١].

قال ابن فارس: (الراء والهمزة والياء أصلٌ يدلُّ على نظرٍ وإبصارٍ بعينٍ أو بصيرة)[١٨٢]، وإني لأزم زعماً راجحاً أن (رأى) البصرية المتعدية إلى مفعول واحد أصلٌ لرأى الاعتقادية، ورأى العلمية، ورأى الحلمية، ويشهد لهذا القول العلاقة المعنوية الوطيدة بينها، وإني لأرى تسلسلاً واضحاً بين هذه المعاني؛ فرؤية العين نظرٌ حقيقيٌّ لا مراء فيه، ورؤية الاعتقاد نظرٌ علميّ خاصّ قد تُخَالَفُ فيه، والرؤية اليقينية نظرٌ علميّ عامّ تُشايَعُ عليه، ورؤيا المنام نظرٌ فكريّ لا دَخْلَ لأحدٍ فيه.

٥) معنى (ضربَ الرّئة):

يقال: رأيتُ الطائرَ، والمعنى: أصبته في رئته، وهو بهذا المعنى من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد[١٨٣].

وأحسب أن اشتراك اللفظ فحسب هو الذي أدخل هذا المعنى في معاني (رأى) البصرية؛ لاختلاف أصل الاشتقاق بينهما، وذلك يوجب المفارقة بينهما في المعنى، فالأول مشتق من الرؤية الناتجة عن حاسّة البصر، أما هذا الفعل فمشتق من الرئة، وشتّان بين الرئة والرؤية!

رابعاً: وجد.

فعل مشترك يأتي لمعان متنوعة، وتبعاً لمعناه في التركيب سيعمل في مفرداته، ومن المعاني التي يدلّ عليها هذا الفعل:

١) معنى (أصَابَ):

من المعاني التي يدل عليها الفعل (وجد) معنى أصَاب، وهو بهذا المعنى فعلٌ متعدّ إلى مفعول واحد، ومصدره أيضاً: الوِجْدَانُ، أو الوُجُودُ، يقال: وجد فلان ضَالته، أي: أصابها[١٨٤].

وعلى هذا المعنى حملها أبو البركات الأنباري في قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا﴾ الكهف: ٨٦، فقال: (ووجدها: بمعنى (أصابها)، ولو كانت (وجدها) ههنا بمعنى (علم) لكانت الجملة في موضع نصب؛ لأنها المفعول الثاني لـ(وجد)؛ لأن (وجدتُ) إذا كانت بمعنى (علمتُ) تُعدّى إلى مفعولين)[١٨٥].

٢) معنى (علم) اليقينيّة:

فإن كان بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفعال الناسخة فدخل على المبتدأ والخبر ونصبهما مفعولين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ الأعراف: ١٠٢، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ المزمل: ٢٠[١٨٦]. ومنه قول الشاعر[١٨٧]:

فلمّا بَلَغْنَا الأمّهَاتِ وجَدّتُمُ ... بَنِي عمِّكُم كَانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ

ومصدر (وجد) بهذا المعنى: وِجْدَانٌ عن الأخفش، ووُجُودٌ عن السيرافي[١٨٨].

٣) معنى (استغنى):

من المعاني التي يدلّ عليها الفعل وجد معنى استغنى، يقال: وجدَ فلانٌ، أي: استغنى، وهو بهذا المعنى فعلٌ لازمٌ يكتفي بمرفوعه، ومصدره: وَجْدٌ ووُجْدٌ وجِدَةٌ[١٨٩].

٤) معنى (حزن):

من المعاني التي يدل عليها الفعل وجد معنى حزن، نحو: وجدت على فلان، أي: حزنت، وهو بهذا المعنى فعل لازم أيضاً، ومصدره: وَجْدٌ[١٩٠].

٥) معنى (حقد):

يقال: وجدت على آل فلان، فيدلّ وجد في هذا التعبير على معنى الحقد، وهو بهذا المعنى فعل لازمٌ، ومصدره: موجدة[١٩١].

ويبدو أن هذه المعاني تفرقت من أصل ماديّ واحد، (فالواو، والجيم، والدال) أصل واحد يدل على الشيء تلفيه، بعبارة ابن فارس[١٩٢]، فأصله أنْ يكون متعدياً إلى شيء ماديّ ملموس، ثم استغني عن مفعوله في بعض الاستعمالات للعلم به، أو لغرض إبهامه على السامع، فكان لازماً بمعنى (استغنى)؛ لأنّ وجد فلانٌ هو بمعنى: وجد فلانٌ ما يغنيه، وكذا الأمر في وجدَ فلانٌ على بني فلان، أي: وجد ما يجعله حزيناً، أو حاقداً، ثم استُغْني عن هذه المفاعيل للعلم بها أو لغرض إبهامها.

ثم توسعوا في استعماله في إدراك الذوات والمعاني، وزادوا له مفعولاً ثانياً إذا أريد التنصيص على صفة خاصة في الموجود الأول ذاتاً كان أو معنى، فكانت وجد اليقينية.

الصنف الثاني: أفعال الظنّ:

ومن أشهر أفعال هذا الباب التي يتضح فيها تنوع العمل لتنوع المعنى ما يأتي:

أولاً: ظنّ.

أصبح هذا الفعل عنواناً على باب من أبواب الأفعال الناسخة الناصبة للمبتدأ والخبر، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من باب ظنّ وأخواتها.

وهذا الفعل مع كونه علماً على الأفعال الناسخة يمكن أن يعمل عملاً آخر إذا تغيّر معناه، فإنْ قيل: على كم ضرباً يستعمل هذا الفعل؟

فالجواب أن هذا الفعل يستعمل على ثلاثة أوجه، فيدلّ على ثلاثة معانٍ:

١) معنى (الظنّ):

وهو ترجيحُ أحد الاحتمالين على الآخر، وهذا هو المعنى المشهور لهذا الفعل، وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين، هما المبتدأ والخبر[١٩٣].

ومنه قول الشاعر[١٩٤]:

ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالياً فَعَرَّدْتَ فيمَنْ كَانَ عَنها مُعَرِّدا

٢) معنى (اليقين):

فقد ورد هذا الفعل في أساليب عربية فصيحة دالاً على معنى اليقين، وهو بهذا المعنى كسابقه من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر[١٩٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ البقرة: ٤٦، وقوله: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ الكهف: ٥٣.

ومنه قول الشاعر[١٩٦]:

فَقُلْتُ لَهُم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ سَرَاتُهُمُ في الفارسيّ المسرّدِ

٣) معنى (التّهمة):

وهو بهذا المعنى كسائر الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد[١٩٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ التكوير: ٢٤، في قراءة من قرأ بالظاء، أي: بمتّهم[١٩٨].

قال سيبويه: (وقد يجوز أن تقول: ظننتُ زيداً، إذا قال: من تظنُّ، أي: من تتهم؟ فتقول: ظننتُ زيداً، كأنه قال: اتّهمت زيداً، وعلى هذا قيل: ظنين، أي: متهم)[١٩٩].

يقول ابن فارس: (الظاء والنون أُصَيْل صحيحٌ يدلُّ على معنيينِ مختلفين: يقين وشكّ)[٢٠٠].

وفي عبارته إغفال لأصل المعنى وانتقال إلى طرفيه، فالظنّ هو الاعتقاد المتوسط بين اليقين والشك، فالقلب إنْ توقف بين شيئين بلا ميلٍ لأحدهما فهو شاكٌّ، وإنْ رجّح أحد الأمرين من غير أنْ يطرح الآخر فهو ظانّ، وإنْ طرحه فهو غالب الظنّ، وهو قريبٌ من اليقين[٢٠١].

وإني لأرى أن أصل دلالة فعل (الظنّ) هو الاخبار عن اعتقاد قلبيّ خاص[٢٠٢]، لم تصعد به الأدلة مبلغ اليقين، ولم تسفل به الشكوك مبلغ التهمة، وإنّ استعماله في هذين المعنيين هو توسّع إلى طرفي المعنى، من غير أنْ يغادر معناه الأصلي فيدخل فيهما، فليس (ظنّ) اليقينية بمنزلة اليقين، كما أنّ (ظنّ) الاتهاميّةِ ليس بمنزلة الشكّ.

وأصل الفعل أنْ يكون متعدياً إلى مفعول واحد، فقولك: ظننت زيداً، يعنى حسب ما أرى أنّ زيداً هو موضع ظنّي، وهو الذي فُسّر بالاتهام، وهو أصلٌ يكاد يكون مهجوراً في الاستعمال فلم تبق منه إلا بقايا معجمية، وقد غلب استعمال الظنّ المفصّل، وهو الذي يتعدى إلى مفعولين، أولهما يبين موضع الظنّ، وثانيهما يبيّن ماهية الظنّ وطبيعته.

ثانياً: حَجَا:

هذا الفعل مشترك يدل على معانٍ متنوعة، وتبعاً لمعناه يكون عمله فيما بعده، ومما يدلّ عليه هذا الفعل:

١) معنى (ظَنّ):

يرد هذا الفعل بمعنى (ظنّ)، فيكون فعلاً متعدياً ينصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٠٣]، ومنه قول الشاعر[٢٠٤]:

قَدْ كُنْتُ أحْجُو أبَا عَمْرٍو أخَا ثِقَةٍ حتّى ألَمّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمّاتُ

أراد: قد كنت أظنّ، فعداه إلى مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، كما يفعل بأظنّ.

٢) معنى (غَلَبَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (غَلَبَ) في المحاجاة، فيكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد[٢٠٥]، قال الشيخ خال الأزهري: (وتأتي حَجَا بمعنى غَلَبَ في المحاجّة، نحو: حَجَا زيدٌ عمراً، أي: غَلَبَه في المحاجّةِ)[٢٠٦].

٣) معنى (رَدَّ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (ردّ)، فيكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: حَجَيْتُ السائلَ، إذا رَدَدْتُهُ[٢٠٧].

٤) معنى (قَصَدَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (قَصَدَ)، فيكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: حجَوْتُ بيتَ الله، أي: قصدته[٢٠٨].

٥) معنى (وَقَفَ):

وهذا المعنى لم يذكره ابن مالك مع توسّعه في ذكر معاني (حجا)، وقد انفرد بذكره الشيخ خالد الأزهري في شرحه على التوضيح[٢٠٩]، وأنشد عليه قول العجاج[٢١٠]:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذا حَجَا

أي: إذا وقف.

ويبدو أنّه أخذه من الأزهري، فقد ذكر عن الأصمعيّ أنّه قال: حَجَا الرجلُ يَحْجُو، إذا أقام بالمكان وثبت، واستدل برجز العجاج المتقدم[٢١١].

٦) معنى (سَاقَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (سَاقَ)، فيكون فعلاً متعديا إلى مفعول واحد، نحو: حَجَوْتُ الإبلَ، أي: سُقْتُهَا[٢١٢].

٧) معنى (كَتَمَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (كَتَمَ)، فيكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: حَجَوْتُ الحديثَ، أي: كَتَمْتُهُ[٢١٣]. قال الأزهريّ: (وقال ابن هانئ: قال أبو زيد: حجا سره يَحْجُوه، إذا كتمه... ، وفي نوادر الأعراب: لا محاجاة عندي في كذا ولا مكافأة، أي: لا كتمان له عندي ولا ستر)[٢١٤].

٨) معنى (حَفِظَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (حَفِظَ)، فيكون فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: حَجَوْتُ الحديثَ، أي: حَفِظْتُهُ[٢١٥].

وقال الكسائيّ: (ما حَجَوْتُ منه شيئاً، وما هَجَوْتُ منه شيئاً، أي: ما حَفِظْتُ منه شيئاً)[٢١٦].

٩) معنى (بَخِلَ):

ويرد هذا الفعل بمعنى (بَخِلَ)، فيكون فعلاً لازماً، نحو: حَجَا بماله، أي: بَخِلبه[٢١٧].

وهذه المعاني المتنوعة للفعل (حجا) قد تلطّف ابنُ فارس في إرجاعها إلى أصلين متقاربين، الأوّل إطافة الشيء بالشيء وملازمته، والثاني: القصد والتعمّد، ثم قال: (والقياس فيهما لمن نظر قياس واحد)[٢١٨]، أي أن التقارب بينهما يمكن أن يعود به من نظر نظرة تأمّل إلى أصل واحد.

ثالثاً: حَسِبَ:

هذا الفعل مشترك بين معانٍ، وتبعاً لمعناه ينسب له ما يستحق من عمل، ومن المعاني التي يدل عليها هذا الفعل:

١) معنى (الظنّ أو اليقين):

يدلّ هذا الفعل على معنى الظنّ أو اليقين، فيكون من الأفعال الناسخ التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين، وحَسِبَ: أكثر استعمالها في غير المتيقن[٢١٩]، كقوله تعالى ﴿الذِينَ ضَلَ

سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ الكهف: ١٠٤، وقول تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ المجادلة: ١٨.

ومنه قول الشاعر[٢٢٠]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... لَيَالِيَ لاقَيْنَا جُدَامَ وحِمْيَرا

ويقلّ استعمالها في المتيقّن[٢٢١]، ومنه لبيد[٢٢٢]:

حَسِبْتُ التّقَى والحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحاً إذا ما المَرْءُ أصْبَحَ ثَاوِياً

وقول النمر بن تَوْلب[٢٢٣]:

شَهِدْتُ وفَاتُونِي وكُنْتُ حَسِبْتُنِي ... فَقِيراً إلى أنْ يَشْهَدُوا وتَغَيُّبِي

ومما يحتمل المعنيين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ المائدة: ٧١، كلّ معنى على قراءة سبعيّة مشهورة:

ففي قراءة من نصب (تكون)، فإنّ حسب بمعنى الظنّ والشكّ، و(أنْ) مصدرية ناصبة للمضارع[٢٢٤].

وفي قراءة من رفع (تكون)[٢٢٥]، فإنّ حسب بمعنى العلم واليقين، و(أنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر معها، و(تكون) في موضع خبر (أنْ) المخففة؛ لأن (أنْ) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين، إذ هو نظيره وعديله[٢٢٦].

وهذان المعنيان يعودان في الأصل لمعنى الحساب، الذي هو العدّ[٢٢٧]، فالأصل أن يكون خالياً من معنى الظنّ، واليقين، فهما كالطرفين له، فإذا زدت في حسابك للأمر وصل إلى اليقين، ومتى ضَعُف حسابك للأمر وصل إلى الظنّ.

٢) معنى (احمرّ وابيضّ):

يدلّ هذا الفعل على تغيّر في اللون إلى الحمرة والبياض أو الشّقرة، وهو بهذا المعنى من الأفعال اللازمة التي تكتفي بمرفوعها، فيقال: حَسِبَ الرّجل، إذا احمرّ لونه وابيضّ كالبرص، وكذا إذا كان ذا شقرة[٢٢٨].

وقد يكون تغيّر اللون من لوازم الحسبان البعيدة، فالمرء الذي قد يزيد في تحسبه لأمر يقلقه، وقد يتولد عنده خوف يزعجه فيبدو أثر ذلك في وجهه، كالأثر الذي يحدثه موقف مخيف.

رابعاً: خَالَ.

فعلٌ مشترك لمعانٍ، ولكلّ معنى عملٌ يخصّه، ومن المعاني التي يدلّ عليها هذا الفعل:

١) معنى (الظنّ أو اليقين):

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٢٩]، وأكثر استعمالها في غير المتيقّن، ومنه قول الشاعر[٢٣٠]:

أخَالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطّرْفَ ذا هَوًى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

وقد تستعمل في معنى اليقين، ومنه قول طرفة[٢٣١]:

إذا النّاسُ قَالوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أنّنِي عُنِيتُ فَلَمْ أكْسَلْ ولَمْ أتَبَلّد

وقول الآخر[٢٣٢]:

دَعَانِي العَدَارَى عَمّهُنّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِه وهو أوّلُ

٢) معنى (نَظَرَ):

وهو بهذا المعنى من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد[٢٣٣]، ومنه قول الشاعر[٢٣٤]:

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أَخَيْلُهُ ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أرِقَانِ

أي أنظر إليه.

٣) معنى (عَجِبَ أو تَكبّرَ):

وهو بهذا المعنى من الأفعال اللازمة التي تكتفي بمرفوعها[٢٣٥]، قال الشيخ خالد الأزهريّ: (وتأتي خال للعُجْبِ، يقال: خَال الرّجل، تكبّر وأعْجِبَ بنفسه)[٢٣٦].

٤) معنى (ظَلَعَ):

وهو بهذا المعنى من الأفعال اللازمة التي تكتفي بمرفوعها، يقال: خال الفرسُ، أي: ظلع، وغَمَزَ في مشيته[٢٣٧].

أصل الفعل (خال) أنْ يدلّ على حركة في تلوّن، وأصله ما يتخيله الإنسان في منامه؛ لأنّه يتشبه ويتلوّن[٢٣٨]، ولا بُعْدَ في ارتباط معنى الظنّ واليقين والنظر بفكر الإنسان وما يتخيّله، وارتباط حركة المتكبر والظالع بالخيال غير الثابت، لما بينهما من مناسبة التحرك الخاص وعدم الاستقرار.

خامساً: زعم.

هذا الفعل مشترك بين معان، وتبعاً لمعناه يكون عمله فيما بعده، ومن معاني هذا الفعل:

١) معنى (قَالَ):

يدل هذا الفعل على معنى(قال)، وهو بهذا المعنى فعل متعدٍ لمفعول واحد[٢٣٩]، كقول أبي زُبَيْد الطائيّ[٢٤٠]:

يا لَهْفَ نَفْسِي إنْ كَانَ الّذي زَعَمُوا ... حَقّاً ومَاذا يَرُدّ اليَوْمَ تَلْهِيْفِي

أي: إنْ كان الذي قالوه حقّاً، نص عليه ابن بري، وأيده ابن منظور، ونقل عنه أنه قال: (بيت عمر بن أبي ربيعة لا يحتمل سوى الضمان، وبيت أبي زُبَيْد لا يحتمل سوى القول)[٢٤١].

٢) معنى (ظنّ):

يدل هذا الفعل على معنى(ظنّ)، وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٤٢].

ومنه قول الشاعر[٢٤٣]:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيْخٍ ... إنّمَا الشّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْباً

والأكثر تعدّي زعم إلى أن وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ التغابن: ٧.

وقول كثيّر[٢٤٤]:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنّي تَغَيّرْتُ بَعْدَها ... ومَنْ ذا الّذي يا عَزّ لا يَتَغَيّرُ

وزعم الظنّية سمّاها ابن مالك الاعتقادية فقال: (ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية، كقول الشاعر[٢٤٥]:

فإنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أجْهَلُ فِيْكُمُ ... فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

ومصدر زعم هذه: زَعْمٌ، وزُعْمٌ، وزِعْمٌ) [٢٤٦].

٣) معنى (كَفَلَ أو ضَمَنَ):

يدل هذا الفعل على معنى (كفل أو ضَمَنَ)، وهو بهذا المعنى فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، نحو: زعمت زيداً، أي: كفلته وضمنته[٢٤٧]، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٢)، وفي الحديث: (الدين مقضيٌّ والزعيم غارم) [٢٤٨].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[٢٤٩]:

قُلْتُ كَفّي لَكِ رَهْنٌ بالرّضَا ... وازْعُمِي يا هِنْدُ قَالَتْ قَدْ وَجَب

٤) معنى (رَأَسَ):

يدل هذا الفعل على معنى(رَأَسَ) بالهمز وتركه، نحو: زعم زيدٌ، إذا رأس، ومنه: زعيم القوم هو فلان، أي: رئيسهم وهو بهذا المعنى فعل متعدٍ لواحد تارة بنفسه، وتارة بالحرف[٢٥٠].

٥) معنى (سَمَن أو هَزَل):

يدل هذا الفعل على معنى(سَمَن أو هَزَل)، يقال: زعمت الشاة، بمعنى: سمنت وهزلت، وهو بهذا المعنى فعل لازمٌ يكتفي بمرفوعه(٢٥١).

وهذه المعاني المتنوعة للفعل زعم يمكن أنْ ترجع إلى أصلين مختلفين، الأول: القول من غير صحّة ولا يقين، والثاني: التكفّل بالشيء(٢٥٢).

سادساً: عدّ.

ذكر النّحاة لهذا الفعل معنيين، وتبعاً لهما سيكون عمله فيما بعده، والمعنيان هما:

١) معنى (حَسَبَ):

ويدل هذا الفعل على معنى (حَسَبَ) من الحساب، أي: العدّ الذي يُراد به إحصاءُ المعدودِ، وهو بهذا المعنى مما يتعدّى إلى مفعول واحد(٢٥٣)، نحو: عَدَدْتُ المَالَ، أي: حَسَبْتُه أحْسُبُه، وخُرّج عليه قولُ جرير(٢٥٤):

تَعُدّونَ عَقْرَ النّيْبِ أَفْضَل مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنّعَا

على أن (أفضلَ مجدِكم) بدلٌ من (عقرَ النّيبِ).

وفي هذا البيت تخريجات أُخَر، استوفاها أبو حيان في شرحه على التسهيل فقال: (وقال بعض أصحابنا: وزاد فيها بعض النحويين عَدّ، وجعل من ذلك:

تَعُدّونَ عَقْرَ النّيْبِ أَفْضَل مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنّعَا

ولا حجّة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون (أفضل مجدكم) بدلاً من (عقر النّيب)، وتعدّون من العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود، كما يقال: فلا يعدّ لنفسه آباءً كراماً.

وقال أيضاً: يجوز أن تجعل تعدّون في البيت بمعنى: تحسَبون، على طريق التضمين؛ لأنه إذا حسِب عقر النّيب في مآثره ومجده، فقد حسب ذلك مجداً، فضمّن عدّ، التي للعدد معنى حسِب التي للظنّ، فيكون أفضل مجدكم مفعولاً ثانياً على التضمين، وهو جائز في الشعر.

وقال أيضاً: أفضل مجدكم نعت لعقر النّيب، وعدّ بمعنى حسَب، كأنه قال: تحسُبون عقر النّيب الذي هو أفضل مجدكم ممّا تفخرون به)[٢٥٥].

٢) معنى (ظَنّ):

وهو بهذا المعنى من الأفعال المتعدية الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين. وهذا المعنى ممّا فيه خلاف بين النحاة فمذهب أكثر البصرية إنكاره، ومذهب الكوفيين وبعض البصرية أنه من أفعال هذا الباب، وهو اختيار ابن مالك، وأبي الحسين بن أبي الربيع[٢٥٦]، وقيل: هو بمعنى ظنّ بالتضمين، أو من حسِب الشيءَ وعدّه مجداً وسؤدداً[٢٥٧].

وقال ابن هشام فيما نقله عنه أبو حيّان: (قالت الجماعة لا يصح أن يتعدّى (عَدّ) إلى اثنين لا لغة ولا استعمالاً)[٢٥٨]. ومن أثبته جعل منه قول النعمان[٢٥٩]:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيْكَكَ في الغِنَى ولَكِنّمَا المَوْلى شَرِيْكَكَ في العُدْمِ

وقول الإياديّ[٢٦٠]:

لَا أَعُدُّ الإقْتَارَ عُدْماً ولَكِن فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئْتُهُ الإعْدَامُ

إن العين والدال أصل صحيح واحد لا يخلو من العدّ والإحصاء[٢٦١]، وهذا واضح في معنى (حسب)، ثم إنّ العدّ قد يكون ذهنياً فيتضمّن معنى الحسبان والظنّ.

الصنف الثالث: أفعال التحويل:

ومن أشهر أفعال هذا الباب التي يتضح فيها تنوع العمل لتنوع المعنى ما يأتي:

أولاً: صيّر:

فعل مشترك يدل على معان، وتبعا لمعانيه يكون عمله فيما بعده، ومن المعاني التي يدل عليها هذا الفعل:

١) معنى (التحويل):

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٦٢]، ومنه قول رؤبة[٢٦٣]:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول

٢) معنى (انْتَقَلَ أو رَجَعَ):

وهو بهذا المعنى مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، نحو: صيّرتك إلى موضعك، أي: نقلتك إليه[٢٦٤].

ثانياً: اتخذ.

في هذا الفعل خلاف بين النحاة، فمذهب أبي علي الفارسي، أنه مما يتعدى إلى مفعولين، وإلى مفعول واحد بحسب المعنى والسياق، وذهب ابن برهان إلى أن اتخذ لا يتعدى إلى واحد، وأنه لا يعلمها إلا تتعدى إلى اثنين، الثاني فيهما بمعنى الأول[٢٦٥].

وعلى المذهب الأول فالفعل مشترك يدل على معان، وتبعاً لمعناه يعمل فيما بعده، ومن المعاني التي يدل عليها هذا الفعل:

١) معنى (صيّر) أو(جَعَل) المصيّرة:

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٦٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ الجاثية: ٢٣، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبرَاهِيمَ خَلِيلا﴾ النساء: ١٢٥.

وعبارة جعل المصيّرة نقلها أبو حيان عن ابن أبي الربيع، إذ قال في الارتشاف: (وبمعنى جعل المصيّرة، ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ الممتحنة: ١[٢٦٧].

٢) معنى (الكَسْب):

وهذا المعنى الجامع ذكره السمين الحلبي، إذ نقل أنّ اتخذ ممّا يتعدى لمفعولين ما لم يفد كسباً[٢٦٨]، وعند ابن أبي الربيع فالمعنى الجامع هو الملابسة، ويُدلّ على هذه المعاني الجامعة بألفاظ متنوعة بحسب المعنى المناسب للسياق الذي ترد فيه، فتارة بالعمل، وتارة باللبس، وتارة بالكسب، قال أبو حيان: (وفي البسيط: اتخذ يتعدى إلى واحد بمعان، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ المؤمنون: ٩١، و ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا﴾ الأنبياء: ١٧، واتخذت خاتماً، أي: لبست، واتخذت مالاً، أي: كسبت، ويجمع ذلك كله معنى الملابسة)[٢٦٩].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ العنكبوت: ٤١.

قال السمين الحلبي: (اتخذ يتعدّى لاثنين... وقد يتعدّى لمفعول واحد إذا كان معناه: عمل، وجعل، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ البقرة: ١١٦[٢٧٠].

وتقارب معاني الجعل والتصيير والكسب هو الذي سوّغ التعبير عنها بلفظ واحد في السياقات المختلفة.

ثالثاً: جَعَلَ.

فعل مشترك يأتي لمعان، وتبعاً لمعانيه يعمل فيما بعده، ومن المعاني التي يدلّ عليها هذا الفعل:

١) معنى (خَلَقَ):

قال أبو حيان في شرحه على السهيل: (ذكر الناس أنّ من أقسام جعل أن تكون بمعنى خلق، فتتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ الأنعام: ١[٢٧١]. وقد مضى النقل قريباً عدّ جعل في الآية بمعنى أوجد، وهما متقاربان.

وقال السمين: (ويكون، أي جعل، بمعنى الخلق، فيتعدى لواحد)[٢٧٢]. ومن الآيات التي ذكرها الأزهري[٢٧٣] لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنبياء: ٣٠.

ومن الآيات المحتملة لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾ البقرة: ٢٢.

قال السمين الحلبيّ: (وجعل فيها وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى صيّر، فتتعدى لمفعولين، فيكون (الأرض) مفعولاً أول، و(فراشاً) مفعولاً ثانياً.

والثاني: أن تكون بمعنى (خلق) فتتعدى لواحد، وهو (الأرضَ)، ويكون (فراشاً) حالاً)[٢٧٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا﴾ الكهف: ٧):

قال مكّي القيسي: (قوله: (زينةً لها) مفعول ثان لجعلنا إن جعلته بمعنى: صيّرنا، وإن جعلته بمعنى خلقنا، نصبت زينة على أنه مفعول من أجله؛ لأن خلقنا لا يتعدى إلاّ إلى مفعول واحد)[٢٧٥].

ويدخل في هذا المعنى ما عبر عنه بعضهم بمعنى (أوجد)[٢٧٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ الأنعام: ١.

٢) معنى (ألْقَى):

ومن المعاني التي يدل عليها معنى (ألقى)، وهو بهذا المعنى من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، كقولهم: جعلت بعض متاعي على بعض[٢٧٧].

وجعل السمين الحلبي من ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ البقرة: ١٩، فالجعل عنده هنا: بمعنى الإلقاء[٢٧٨].

ومما يحتمل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ الأنعام: ٢٥، قال أبو حيان: (وجعل هنا يحتمل أن تكون بمعنى (ألقى) فتتعلق (على) بها)[٢٧٩].

٣) معنى (أوْجَبَ):

ومن المعاني التي يدل عليها معنى (أوجب)، وهو بهذا المعنى من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، كقولهم: جعلتُ للعامل كذا[٢٨٠].

٤) معنى (صيّر):

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين[٢٨١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ الفرقان: ٢٣، وقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ الصافات: ٧٧، وقول تعالى: ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾القصص: ٤.

قال أبو البركات الأنباري في إعراب الآية الأخيرة: (نَصَبَ (أهلها وشيعاً)؛ لأنهما مفعولا (جعل)؛ لأنه بمعنى (صيّر)، وكذلك: قوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾ القصص: ٥، الهاء والميم، وأئمة مفعولا (جعل)؛ لأنه بمعنى (صيّر)[٢٨٢].
ومنه قول النابغة[٢٨٣]:

وذُو التّاجِ مِنْ غَسّانَ يَنْظُرُ جَاهِداً لِيَجْعَلَ فِينَا جَدّنَا هو أسْفَلا

٥) معنى (اعْتَقَدَ):

يدلّ هذا الفعل على معنى اعتقد، وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين، قال ابن مالك: (ومن أخوات حَجَا الظنية جعل الاعتقادية، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ الزخرف: ١٩، أي: اعتقدوهم)[٢٨٤].

٦) معنى (ظنّ):

وقد ذكر هذا المعنى المبارك ابن الأثير، فقال(وتأتي بمعنى الظنّ، كقولهم: اجعل الأسدَ ثعلباً واهجم عليه)[٢٨٥]، ونقله عنه ابن أبو حيان[٢٨٦].

وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما هو الحال في ظنّ الذي حملت عليه.

٧) معنى (سَمّى):

ذكره ابن أبي الربيع في البسيط[٢٨٧]، وتابعه على ذلك بعض النحاة[٢٨٨]، فألحقه بباب ظنّ في العمل، فنصب به المبتدأ والخبر مفعولين، نحو: جعلت ولدي زيداً، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ الزخرف: ١٩، وقد مضى قريباً رأي ابن مالك في عدّ (جعل) في هذه الآية بمعنى (اعتقد).

٨) معنى (الشّروع):

ويدلّ هذا الفعل على معنى الشروع، الذي هو جزء من أفعال المقاربة، وهو بهذا المعنى الأفعال الناسخة التي تعمل عمل كان وأخواتها، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، إلاّ أن الخبر في هذا الباب جملة فعلية[٢٨٩].

ومن ذلك قول الشاعر[٢٩٠]:

وقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ

ولا يخفى التقارب المعنوي بين كل هذه المعاني مما سهل التعبير عنها بلفظ واحد في السياقات المختلفة.

رابعاً: خَلَقَ:

فعل مشترك يدل ذكر له النحاة معنيين، وتبعاً لهما اختلف علمه، فتارة يتعدى لاثنين، وتارة يتعدى لواحد:

١) معنى (صيّر) أو (جَعَل) المصيّرة:

ذهب جماعة من مفسري القرآن الكريم ومعربيه، منهم: مكي القيسي[٢٩١]، وابن عطية[٢٩٢]، وأبو البركات الأنباري[٢٩٣] إلى أن خلق تتعدى إلى مفعولين؛ إذا كان بمعنى صيّر، أو جعل المصيّرة، وهو بهذا المعنى من الأفعال الناسخة التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا﴾ المؤمنون: ١٤.

وقد أنكر أبو حيان هذا المذهب فقال: (وقال بعض الناس: يصح أن يكون خلق بمعنى جعل، فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى اثنين، فيكون قوله ﴿ضَعِيفًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء: ٢٨ مفعولاً ثانياً، ولا أعلم نحوياً ذهب إلى أن خلق يتعدى إلى اثنين فيكون من هذا الباب)[٢٩٤].

٢) معنى (اخترع أو أحدث):

إذ الخلق في كلام العرب ابتداع الشيء على مثال لم يسبق[٢٩٥]، وعبّر بعضُ المعربين عن ذلك بالاختراع والإحداث، وهو بهذا المعنى فعل متعد لمفعول واحد، قال مكي القيسي: (وخلق إذا كانت بمعنى صيّر تعدت إلى مفعولين، نحو: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ المؤمنون: ١٤، وإن كانت بمعنى اخترع وأحدث تعدت إلى مفعول واحد، نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ العنكبوت: ٤٤[٢٩٦].

الخاتمة

بعد هذه الجولة المتنوعة في كتب الإعراب والنحو، ومعاجم اللغة، يمكن أن نوجز أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث، وهي:

١- تنوعت أسباب تعدد المعاني في الفعل الواحد، وقد كشف البحث بعضها، فمنها ما يرجع إلى الاشتراك، ومنها ما يرجع إلى التضمين، ومنها ما يرجع إلى استخدام الفعل في لوازم معناه، ومنها ما يرجع إلى الاستعارة، ومنها ما يرجع إلى التوسع في المعنى، ومنها ما يرجع إلى اختلاف المتعلق.

٢- إنّ فقدان دلالة كان على الحدث وخلوصها للزمن سهّل فيها التنوّع الزمنيّ، كما سهّل القول بزيادتها في مواضع، وإضمارها في مواضع أخرى.

٣- إنّ دلالة بعض أخوات كان على الزمن المخصوص وخلوها من الحدث سهّل التنوع الزمنيّ فيها، فجاز استعمالها في أزمنة أوسع مما تدلّ عليه ألفاظها.

٤- إنّ تقارب المعاني في كثير من الأحيان سهّل التعبير عنها بلفظ واحد جامع يدلّ على معنى مشترك بينها.

٥- إنّ اختلاف عمل الفعل الواحد في سياقات متنوعة هو الذي ألجأ النحاة إلى البحث عن معانٍ مناسبة لتلك الأفعال يتناسب كلّ معنى مع عمله الخاصّ في سياقه.

الهوامش والتعليقات:

(١) ينظر: البطليوسي، التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين: ٩٩.

(٢) السرقسطي، الأفعال (التقديم): ١/ ٣.

(٣) السرقسطي، الأفعال: ١/ ٥.

(٤) ينظر: فاطمة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ١٩٢.

(٥) وقد كتبت في ذلك بحثاً مستقلاً نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد(٣٠)، ذو القعدة، ١٤٢٦هـ=ديسمبر٢٠٠٥م.

(٦) ينظر: ابن فارس، ، مقاييس اللغة: ٥/ ١٠٥.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٨٩، الخوارزمي، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: ٣/ ٢٨٣.

(٨) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧/ ٨٩.

(٩) الصبان، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٧١، وينظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩.

(١٠) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠٠.

(١١) ينظر: أبو حيان، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٤٤، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٣٦٩، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٣٧٢.

(١٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١.

(١٣) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٤.

(١٤) تحتمل كان أن تكون بمعنى صار، ينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق: ٣، ج: ١/ ٣٢٠، والنقيب، الفعل الناقص: ٤١١.

(١٥) ينظر: السامرائي، معاني النحو: ١/ ٢١٦.

(١٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ١٨٠، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج: ١/ ٣٣٣.

(١٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٣.

(١٨) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ٣٣٨.

(١٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، ج: ١/ ٣٢٩.

(٢٠) السامرائي، معاني النحو، ج: ١/ ٢١٨.

(٢١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٨٢، والسامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٢٧.

(٢٢) ينظر: العباس بن مرداس، الديوان، ١٢٨.

(٢٣) مذهب بعض النحاة أن الزائدة قسم قائم برأسه. ينظر: الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢١١.

(٢٤) مما يؤيد ذلك قول السيوطي في الهمع: (أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا والأكثر على أن فعل التعجب يدل على الماضي المتصل بالحال، فإذا أريد الماضي المنقطع أتي بكان أو المستقبل أتي بيكون)٣/ ٤١.

(٢٥) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٦.

(٢٦) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، والهروي، الأزهية في علم الحروف: ١٨٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٨.

(٢٧) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٧، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٥٤، والمبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠١.

(٢٨) ينظر: الهروي، الأزهيّة في علم الحروف: ١٨٣، وشرح ابن يعيش: ٧/ ٩٧، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٢٩) أي برفع: حسنة، على أن تكون (كان) تامة، وهي قراءة الحرميّين: نافع وابن كثير من السبعة. ينظر: الدانيّ، التيسير في القراءات السبع: ٢٦٣.

(٣٠) البيت لمقياس العائذي، وهو من شواهد سيبويه. ينظر: يعقوب، د. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١/ ٢٧٣.

(٣١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وفي بعض المصادر: يُهْرِمُه الشتاءُ. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١/ ٢٥.

(٣٢) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ١٣٤، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤.

(٣٣) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩.

(٣٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٣٥) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠.

(٣٦) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢، وينظر: الدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١١٥٣.

(٣٧) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وينظر: شرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٣٨) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٩، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل: ٣/ ١١٥٣.

(٣٩) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني. وفي رواية اللسان (كون): ... على وهم... . عجلوا. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٦/ ٢٠٥.

(٤٠) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٠/ ٣٧٧.

(٤١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (كون).

(٤٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٠/ ٣٧٧.

(٤٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٤٤) شرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٤٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٤٦) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٥/ ١٤٨.

(٤٧) ينظر: السامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٣٧.

(٤٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج: ٧/ ١٠٣، والسامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٣٨.

(٤٩) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٥٠) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠١، وابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩.

(٥١) البيت للشّماخ بن ضرار، ينظر: الديوان: ٧٧.

(٥٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٩.

(٥٣) البيت لحميد بن ثور، ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٨/ ١٣٩.

(٥٤) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧/ ١٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٩.

(٥٥) الإمام أحمد، المسند: ٢٣/ ٢٥٣.

(٥٦) التبريزي، شرح ديوان أبي تمام: ١/ ١٢٨.

(٥٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٥٨) هو: عبد الواسع بن أسامة، ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ٣١٤.

(٥٩) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧/ ١٠٤.

(٦٠) البرهان فوري، كنز العمال، حديث رقم (٩٢١٤)، ج: ٤/ ٧.

(٦١) ابن الرومي، الديوان: ١/ ٣٣٦.

(٦٢) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠١، وابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٦٣) البيت لذي الرمة، ينظر: الديوان: ١٢٥.

(٦٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٠.

(٦٥) ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ١٠٥، والسامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٣٦.

(٦٦) أبو فراس الحمداني، الديوان: ٢٨٢.

(٦٧) الأعظمي، المنة الكبرى: ٤/ ٣١٩.

(٦٨) البيت لجذيمة الأبرش، كما في طبقات فحول الشعراء: ٣٨.

(٦٩) السامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٣٦.

(٧٠) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٠، ووالدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١١٥٤، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩.

(٧١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٦، والسامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٣٥.

(٧٢) الشجيري، المعنى اللغوي وأثره في اتساع باب الأفعال الناسخة، وهو بحث قيد النشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.

(٧٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٣٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٧٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤١.

(٧٥) امرئ القيس، الديوان: ٣٣٠.

(٧٦) شرح ابن يعيش: ٧/ ١٠٣.

(٧٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٧٨) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢، وينظر: الدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١١٥٣.

(٧٩) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٥٦، والسامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٤٣.

(٨٠) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٢٧، وينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠١، وابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٣٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٢٢، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٥٦.

(٨١) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٢٧، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٣٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٢٣، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٥٦.

(٨٢) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٩-٢٥٠. وينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨-٣٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٨٣) الفارسيّ، الحلبيات: ٢٧٣.

(٨٤) ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (برح).

(٨٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ١٠٦.

(٨٦) ابن الخياط الدمشقي، الديوان: ٢٥٧.

(٨٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٣، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩.

(٨٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٨٩) وقد يحذف لفظا ويقدر معنى، ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٤/ ٣٣٠، وابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٣٤.

(٩٠) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٣٤.

(٩١) أبو حيان، النكت الحسان: ٧٠.

(٩٢) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٥٠.

(٩٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٨.

(٩٤) الزجاجي، معاني الحروف: ٧.

(٩٥) النابغة الذبياني، الديوان: ٧٧، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٩.

(٩٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٣، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٥٠، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٣٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٣.

(٩٧) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٥٢٥.

(٩٨) ينظر: السامرائي، معاني النحو: ١/ ٢٤٦.

(٩٩) المعري، أبو العلاء، الديوان: ١/ ٥٠٥.

(١٠٠) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٦، وينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠١.

(١٠١) أخرجه البخاري في الصحيح: ١/ ٩٦.

(١٠٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٤٣، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ١٤٢، الدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١١٥٣، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٣٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(١٠٣) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧/ ٦٢.

(١٠٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ١٧٠، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٥٩٧.

(١٠٥) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧/ ٦٢.

(١٠٦) ينظر: ابن السراج، الأصول: ١/ ١٧٠.

(١٠٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ٢٠٨٩.

(١٠٨) ما تركته من الأفعال يفوق ما اخترته بأضعاف مضاعفة، وكثرتها توجب الاختيار منها، فاخترت عشرين فعلاً يتبين فيها بوضوح فرق المعنى بين ما لزم وما تعدى من جهة، وتنوع أسباب تعدد معنى الفعل من جهة ثانية، ورتبتها على الترتيب الألفبائي.

(١٠٩) أخرجه النسائي في كتاب الصلاة، باب البكاء في الصلاة (١٨)(حديث١٢١٤): ١٩٧.

(١١٠) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٨٠، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٨٦

(١١١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ١/ ١٣.

(١١٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٦٢، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٨٦.

(١١٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٢/ ٣١٥، والسرقسطي، الأفعال: ٤/ ٧١.

(١١٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ١/ ١٨١.

(١١٥) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٥/ ٧٨، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٣٩٩.

(١١٦) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ١٣٠.

(١١٧)ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ١٣٢.

(١١٨) ينظر: ديوانه: ٢٠٠، ومن روايات البيت: تجاوزت أهوالا... لو يشرون مقتلي، ومعنى يشرون: يظهرون.

(١١٩) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٤/ ٢٣٩، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٤٠١، والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: ١٧/ ٥١٢.

(١٢٠) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٤٠.

(١٢١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٤/ ٣٥٧، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٣٨٦.

(١٢٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٥٥.

(١٢٣) أثر عن عبد الله بن مسعود، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (حديث ٨٧٤٨): ٩/ ١٦٣.

(١٢٤) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٣/ ٤١١، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٣٧٩.

(١٢٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٨. .

(١٢٦) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٣/ ٤١٥، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٣٧٨.

(١٢٧) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ١٣.

(١٢٨) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٧/ ٤٨٣، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٥٠٠.

(١٢٩) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ١٨٢.

(١٣٠) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١١/ ٢٩١، والسرقسطي، الأفعال: ٢/ ٣٣١.

(١٣١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣/ ١٧٥.

(١٣٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١١/ ٤٦٢، والسرقسطي، الأفعال: ٢/ ٢٠٨.

(١٣٣) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣/ ٣٥٦.

(١٣٤) أخرجه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ١٤٤.

(١٣٥) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٤/ ١٧، وابن السراج، الأصول: ١/ ١٦٩، والزبيدي، تاج العروس: ٢٩/ ٣٩٠.

(١٣٦) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣/ ٤٣٣.

(١٣٧) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٣/ ١٠٨، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ٢٤٨.

(١٣٨) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٢٤٩.

(١٣٩) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٨/ ٥٥، والسرقسطي، الأفعال: ٢/ ١٣.

(١٤٠)ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٣٩٤.

(١٤١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١١/ ٤٨، والسرقسطي، الأفعال: ٤/ ١٦.

(١٤٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٤٧٥.

(١٤٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٢/ ١٩٢، والسرقسطي، الأفعال: ٤/ ٤٥.

(١٤٤) الأزهري، تهذيب اللغة: ١٢/ ١٩٢.

(١٤٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٥٠٥.

(١٤٦) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٩/ ٣، والسرقسطي، الأفعال: ٢/ ١٠٨.

(١٤٧) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٥/ ١٠٥.

(١٤٨) ينظر: ديوانه: ٢٥.

(١٤٩) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ١٠/ ٢٧٤، والسرقسطي، الأفعال: ٢/ ١٤٨.

(١٥٠) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٥/ ١٤٢.

(١٥١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٦/ ١٧٠، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ١٥٥.

(١٥٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦/ ٤٧.

(١٥٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٦/ ١٦٤، والسرقسطي، الأفعال: ١/ ١٦٠.

(١٥٤) صدر بيت، وعجزه: فأرغم الله الأنوف الرُغّما. ينظر: ديوانه: ١٨٤.

(١٥٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦/ ٦٥.

(١٥٦) الزمخشري، أساس البلاغة: ٢/ ٣٨٠.

(١٥٧) الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب: : ١٨٦، وينظر: النجار، منزلة المعنى: ٩٣.

(١٥٨) إنما أشرت إلى الأفعال اللازمة في هذا المبحث استكمالاً لأثر المعنى في العمل.

(١٥٩) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٥٩٧، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٥١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٨، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩، ومعاني النحو: ٢/ ٧.

(١٦٠) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠.

(١٦١) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٨٢.

(١٦٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩.

(١٦٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٧، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩.

(١٦٤) الديوان: ٢٠٧.

(١٦٥) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٤١٥.

(١٦٦) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٩، وينظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢.

(١٦٧) ينظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٥٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢.

(١٦٨) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٩، وينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ٣١٥.

(١٦٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٠، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٥.

(١٧٠) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٢٧٢.

(١٧١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٦٨، والمبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٩٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٧، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل: ٣/ ٢٧٦، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢.

(١٧٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨١.

(١٧٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٨، وينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٧.

(١٧٤) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٥، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(١٧٥) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٨، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٢.

(١٧٦) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٦٨، والمبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٧، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل: ٣/ ٢٧٦.

(١٧٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٢.

(١٧٨) البيت لخداش بن زهير، ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ٢١٥.

(١٧٩) الطبري، جامع البيان: ٢٣/ ٦٠٣.

(١٨٠) قائلها عمرو بن أحمر الباهليّ، شعره: ١٢٩.

(١٨١) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨٣، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٥.

(١٨٢) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٤٧٢.

(١٨٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٧، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢.

(١٨٤) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠، والمبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦-٩٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٩، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل: ٣/ ٢٧٦، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(١٨٥) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١١٥.

(١٨٦) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦-٩٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٠.

(١٨٧) البيت ليزيد بن الحكم الكلابي، شرح ديوان الحماسة: ١/ ٢٣٣.

(١٨٨) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٩.

(١٨٩) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(١٩٠) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠.

(١٩١) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٩٦-٩٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٩، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٠.

(١٩٢) ابن فارس، مقاييس اللغة:

(١٩٣) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: ١٥٦، وابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤-٣٦٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

(١٩٤) البيت بلا نسبة في المصادر النحوية، ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ١٨٦.

(١٩٥) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: ١٥٦، وابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨٠، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤-٣٦٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

(١٩٦) البيت لدريد بن الصمّة، ينظر: الديوان: ٤٧.

(١٩٧) ينظر: المبرد، المقتضب: ٣/ ١٨٩، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٥٩٧، والأنباري، أسرار العربية: ١٥٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل: ٣/ ٢٧٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤-٣٦٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

(١٩٨) قرأ بها جمع من الصحابة، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي. ينظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية: ١٠/ ٣٣٠.

(١٩٩) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٦، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٥١، ومنزلة المعنى: ٩٣.

(٢٠٠) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٤٦٢.

(٢٠١) الجرجاني، التعريفات: ١١٠.

(٢٠٢) يقول الدكتور السامرائي بعد ذكره لمعنيي ظن، الشك واليقين: (يظهر مما مر أن الأصل في الظن أن يكون شكا...، والذي يبدو لي أن إبقاءها على معناها ما أمكن أولى، وما ذكر من معاني اليقين يمكن تأويله) معاني النحو: ٢/ ٢٢.

(٢٠٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٦.

(٢٠٤) البيت نسب لتميم بن مقبل، ولأبي شبل الأعرابي. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١/ ٥١٣.

(٢٠٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٠٦) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(٢٠٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤٧٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٠٨) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤٧٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٠٩) ينظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(٢١٠) ينظر: ديوانه: ٢٤.

(٢١١) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ٥/ ١٣٢.

(٢١٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٦.

(٢١٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤٧٦.

(٢١٤) الأزهري، تهذيب اللغة: ٥/ ١٣٣.

(٢١٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤٧٦.

(٢١٦) الأزهري، تهذيب اللغة: ٥/ ١٣٣.

(٢١٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤٧٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢١٨) ابن فارس: مقاييس اللغة: ٢/ ١٤٢.

(٢١٩) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢٢٠) البيت لزفر بن الحارث الكلابيّ. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٣/ ١٦٩.

(٢٢١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢٢٢) ينظر: لبيد، الديوان: ٢٤٦.

(٢٢٣) ينظر: ديوانه: ٤٥.

(٢٢٤) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم. ينظر: الفارسيّ: الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٢٤٦.

(٢٢٥) وهي قراءة أبي عمرو، والكسائي، وحمزة. ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٢٤٦.

(٢٢٦) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧١، وشرح ابن يعيش: ٨/ ٧٧.

(٢٢٧) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٥٦.

(٢٢٨) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢٢٩) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٦، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(٢٣٠) البيت بلا نسبة في المصادر النحوية. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ٣٧٠.

(٢٣١) ينظر: ديوانه: ٢٤. ورواية الديوان: إذا القوم....

(٢٣٢) البيت للنمر بن تولب، ينظر: ديوانه: ٣٧٠.

(٢٣٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١-٢١٠٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(٢٣٤) البيت ليعلى بن الأحول الأزديّ. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٨/ ١٧٩.

(٢٣٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠١، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(٢٣٦) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٥.

(٢٣٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٨١، وأبـو حيـان، ارتشـاف الضـرب: ٣/ ٢١٠١، والأزهـري، التصـريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٥، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(٢٣٨) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٢/ ٢٣٥.

(٢٣٩) ينظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٥.

(٢٤٠) ينظر: شعر أبي زبيد الطائيّ: ١٢٠.

(٢٤١) ينظر: لسان العرب (زعم)، والزبيدي، تاج العروس (زعم).

(٢٤٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٨، والأزهـري، التصـريح بمضـمون التوضـيح: ١/ ٣٦٠، وشـرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٤٣) البيت لأبي أميّة أوس الحنفي. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١/ ١٣٨.

(٢٤٤) ينظر: ديوانه: ٣٨٦.

(٢٤٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م: ١/ ٣٦.

(٢٤٦) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٦.

(٢٤٧) ينظر: ابـن مالـك، شـرح التسـهيل: ٢/ ٧٦، وابـن منظـور، اللسـان (زعـم)، والأزهـري، التصـريح بمضـمون التوضيح: ١/ ٣٦٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٤٨) أخرجه ابن ماجة في كتاب الصدقات (رقم الحديث٢٤٠٥): ٤/ ٦٧.

(٢٤٩) في الديوان: ١٥: فاقبلي يا هند... ، والرواية الأولى في اللسان وتاج العروس.

(٢٥٠) ينظـر: ابـن مالـك، شـرح التسـهيل: ٢/ ٧٦، والأزهـري، التصـريح بمضـمون التوضـيح: ١/ ٣٦٥، وشـرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٥١) ينظـر: ابـن مالـك، شـرح التسـهيل: ٢/ ٧٦، والأزهـري، التصـريح بمضـمون التوضـيح: ١/ ٣٦٥، وشـرح الأشموني: ٢/ ٣٢. أورد الشيخ خالد الأزهري لها معنى سابعا، وهو (طمِع)، والـذي بمعنـى طمِـع إنمـا هـو (زَعِمَ) بكسر العين، هكذا ضبط في التهذيب واللسان والتاج في مادة (زعم).

(٢٥٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣/ ١٠.

(٢٥٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤.

(٢٥٤) ينظر: ديوانه: ٩٠٧.

(٢٥٥) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٢-٢٣.

(٢٥٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٦٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٥.

(٢٥٧) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٥٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢٠٩٩، وينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٣١.

(٢٥٩) النعمان بن بشير، ينظر: ديوانه: ٢٩.

(٢٦٠) أبو دؤاد الإيادي، الديوان: ٣٣٨.

(٢٦١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤/ ٢٩.

(٢٦٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٨، وشرح التصريح: ١/ ٣٦٧، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٣.

(٢٦٣) ينظر: ملحق ديوانه: ١٨١.

(٢٦٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٣٨،

(٢٦٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٤٤.

(٢٦٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٤٤.

(٢٦٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٤.

(٢٦٨) ينظر: السمين، الدر المصون: ١/ ٣٥٤.

(٢٦٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٤، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٤٤.

(٢٧٠) ينظر: السمين، الدر المصون: ١/ ٣٥٤.

(٢٧١) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٥٣، وينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٩٤.

(٢٧٢) السمين، الدر المصون: ١/ ١٧٢.

(٢٧٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (جعل): ١/ ٣٧٤.

(٢٧٤) ينظر: الدر المصون: ١/ ١٩٢، وينظر: ١/ ٢٥٣.

(٢٧٥) القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٦٩، وينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠.

(٢٧٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٥، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩، والناغوي، حروف الجر وأثرها في الدلالات: ٤٧١.

(٢٧٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٥، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩. في متن التسهيل لابن مالك، ورد(وجعل التي لا لتصيير... ولا ترتيب)، وفي شرحه فسّر الترتيب بمعنى الإلقاء ومثل له بما نقلناه في المتن.

(٢٧٨) ينظر: السمين، الدر المصون: ١/ ١٧٢.

(٢٧٩) أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ١٠١، وينظر: السمين، الدر المصون: ٤/ ٥٧٦.

(٢٨٠) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٥، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٧٩.

(٢٨١) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٩٤، وابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٥، والدر المصون: ١/ ١٧٢، والسيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٨٣، وحروف الجر: ٤٧١.

(٢٨٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٢٩، وينظر: ٢/ ٥٣٦، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٩٤.

(٢٨٣) ينظر: ديوان النابغة الجعدي: ١٢٤.

(٢٨٤) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٢٥.

(٢٨٥) ابن الأثير، البديع: ١/ ٤٤٧.

(٢٨٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٣.

(٢٨٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٣.

(٢٨٨) ينظر: السمين، الدر المصون: ١/ ١٧٢.

(٢٨٩) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٩٠، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤/ ٣٢٨، والسمين، الدر المصون: ١/ ١٧٢.

(٢٩٠) قال البغدادي في الخزانة: (والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمر الباهليّ، إلا أن قافيتها رائية لا لامية كما وقع في إنشاد النحويين)، وفي رواية الأبيات الخمسة (الشّارِبِ السّكِرِ) خزانة الأدب: ٩/ ٣٥٨.

(٢٩١) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٢، و٩٤.

(٢٩٢) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ٢/ ٤١.

(٢٩٣) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٨١.

(٢٩٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ٢١٠٦. وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦/ ٥٣.

(٢٩٥) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (خلق): ٧/ ٢٦.

(٢٩٦) القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٩٤.

مصادر البحث

- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، (ت٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ. والنهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الأزهري، خالد زين الدين بن عبد الله، (ت٩٠٥هـ)، التصريح بمضمون التوضيح: تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- الأزهري، محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة: حققه مجموعة من العلماء، وراجعه الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- الأشموني، علي بن محمد، (ت نحو٩٠٠هـ)، شرح ألفية ابن مالك: طبع مع حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الأصبهانيّ، أحمد بن عبد الله، (ت٤٣٠هـ)، صفة الجنة: تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، ط٢، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للحافظ البيهقي، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- امرئ القيس، الديوان وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، (ت٢٧٥هـ): دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، العين، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ)، أسرار العربية: تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٧٥م. والبيان في غريب إعراب القرآن: تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- الأنصاري، حسان بن ثابت، الديوان، ضبطه عبد الرحمن البرقوقي، دار إحياء التراث العربي.
- الأنصاري، النعمان بن بشير، الديوان: عني بنشره وتصحيحه أبو عبد الله محمد بن يوسف السورتيّ، المطبع الرحمانيّ بمصر، ١٣٣٢هـ.
- الإيادي، أبو دؤاد، الديوان: نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، ط١، بيروت، ١٩٥٩م.

- الباهليّ، عمرو بن أحمر، شعره: جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (لا. ت).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه): تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وأشرف على طبعه: قصيّ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط١، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- البرهان فوري، علي المتقي بن حسام الدين، (ت٩٧٥هـ)، كنز العمال، ضبطه بكري حياني، وصححه صفوة السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، (ت٥٢١هـ)، التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم: تحقيق وتعليق: د. أحمد حسن كحيل، ود. حمزة عبد الله النشرتي، دار الاعتصام، ط١، القاهرة، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، قدم له راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- ثعلب، أحمد بن يحيى، شرح ديوان زهير: نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- الجرجاني، علي بن محمد، (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر.
- جرير بن عطية، الديوان: تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، (لا. ت).
- حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية: عالم الكتب، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ابن حنبل، أحمد (ت٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل: المشرف العام على إصدارها: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، والمشرف العام على تحقيقها: الشيخ المحدث شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م. والبحر المحيط: دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان،

١٤١٣هـ=١٩٩٣م. والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط١، الرياض، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م. والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القراءات القرآنية: تأليف: دار سعد الدين، ط١، دمشق، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (ت٦١٧هـ)، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، لبنان، ١٩٩٠م. وترشيح العلل في شرح الجمل: إعداد عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ابن الخياط الدمشقي، أحمد بن محمد، (ت٥١٧هـ)، الديوان، تحقيق: خليل مردم بك، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- الدانيّ، عثمان بن سعيد، (ت٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
- دريد بن الصمّة، الديوان: جمع وتحقيق: محمد خير البقاعيّ، قدم له: شاكر الفحام، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨١م.
- الدلائي، محمد بن محمد، (ت١٠٨٩هـ)، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة، الديوان، شرح أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، بيروت، ١٩٨٢م.
- رؤبة بن العجاج، الديوان: تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي: تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن الرومي، علي بن العباس، الديوان، تحقيق: د. حسين نصار، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، ط٣، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت٣٤٠هـ)، معاني الحروف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، الكويت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو: دار الفكر، ط٣، عمان، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م.
- السرقسطي، سعيد بن محمد المعافري، (ت بعد٤٠٠هـ)، الأفعال: تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: د. محمد مهدي علام، القاهرة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- ابن سلام، محمد (ت٢٣١هـ)، طبقات فحول الشعراء: تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ)، الكتاب: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: حققه: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- الشجيري، د. هادي أحمد، المعنى اللغوي وأثره في اتساع باب الأفعال الناسخة، وهو بحث قيد النشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.
- الشمّاخ بن ضرار، الديوان: تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٨م.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (ت١٢٠٦هـ)، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.
- الطائي، حرملة بن المنذر شعره: تحقيق نوري حمّودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقيّ على نشره، مطبعة المعارف، ط١، بغداد، ١٩٦٧م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، (ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير: حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكبة ابن تيمية، ط٢، القاهرة.

- طرفة بن العبد، الديوان: دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
- طويلة، عبد الوهاب عبد السلام، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين: دار السلام، ط٢، ٢٠٠٠م.
- العامري، لبيد بن ربيعة، الديوان: تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- العجاج، عبد الله بن رؤبة، ديوان: رواية وشرح: عبد الملك بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ الفارسيّ: الحسن بن عبد الغفار، (ت٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد): حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتراث، ط١، دمشق، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- ابن عطية، عبد الحق بن عطية، (ت٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، قطر، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب: تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- العُكليّ، النمر بن تولب، الديوان: جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- أبو علي الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- عمر بن أبي ربيعة، ديوان: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م.
- عنترة، ديوان: تحقيق: محمد سعيد مولوي، دمشق، ١٩٧٠م.
- العيني، (ت٨٥٥هـ)، شرح الشواهد: طبع مع حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، (ت٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- أبو فراس الحمداني، الديوان، شرح خليل الدويهي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- الفنيسان، أ. د سعود بن عبد الله، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، دار إشبيليا، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

- الفوزان، عبد الله صالح، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: دار المسلم.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط١، دمشق، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣ م.
- كثير عزّة، ديوان: تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
- الكيشي، محمد بن أحمد، (ت٦٩٥هـ)، الإرشاد إلى علم الإعراب: تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط١، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد، (ت٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجة: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ)، المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المتنبّي، أحمد بن الحسين، الديوان، بشرح أبي البقاء العكبري(المسمى بالتبيان في شرح الديوان): ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (لا. ت).
- المرادي، ابن أم قاسم، (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- المرزوقي، أحمد بن محمد، (ت٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة: نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- المكودي، عبد الرحمن بن علي، (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك: تحقيق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ)، لسان العرب: دار صادر، بيروت، (د. ت).
- النابغة الجعدي، الديوان: نشر مارية نللينو، روما، ١٩٥٣م. اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

- النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: حنا ناصر الحتي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.
- الناغوي، محمد طيب فانكا، حروف الجر وأثرها في الدلالات: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط١، ليبيا، ٢٠٠٢م.
- النجار، د. لطيفة إبراهيم، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: دار العالم العربي، ط ١، دبي، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، (ت٣٠٣هـ)، سنن النسائي: حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.
- النقيب، د. محمد حسين، الفعل الناقص- دراسة نحوية دلالية بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع، يوليو-ديسمبر، ٢٠١٤م.
- الهذليين، ديوان الهذليين: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.
- الهروي، علي بن محمد النحوي، (ت٤١٥هـ)، الأزهيّة في علم الحروف: تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- يعقوب، د. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل: عالم الكتب، بيروت، (د. ت).